المندي

المشكلة الزراعية في العراق

630.9567
J95mA

DEC 26 '57

1 Jun 68

630.9567
J95mA
C.1

محمد توفيق حسين

محمود الجنزي

المشكلة الزراعية

في العراق

١٩٥٠

دار منشورات البصري

الثمن ٥٠ فلساً

للترجمة والنشر والتأليف

صندوق البريد ٢٦٧ بغداد

مدير التحرير : سليم طه التكريتي

المدير العام : علي البصري

المكتب

مطبعة الاتحاد مقابل الاعدادية المركزية

تلفون ٣٥٢٣

متعهد التوزيع

محمود حلمي

صاحب المكتبة العصرية - بغداد

الإهداء

لمن يغشى حياتهم ظلام حالك ، لكنهم مجبولة فى طلب النور ، اقدم هذا البحث .

م . ج

المقدمة

كثر عدد الذين قالوا أو كتبوا في موضوع المشكلة الزراعية في العراق. وذلك لما للمشكلة الزراعية عن علاقة وثيقة بحياة كل عراقي، ولكون الزراعة، كوسيلة انتاج رئيسية في المجتمع العراقي، تنعكس علائقها في القوانين والعادات والاخلاق وبعبارة اعم في العلائق الاجتماعية. بيد أن غالب ما قيل أو كتب في هذا الباب، اما ان يكون تمجيداً لتربة العراق الكريمة !! وصلابة الفلاح !! وطلاقة الريف !!، أو انه جاء بقالب كله آهات وحسرات، واصفاً تأخرنا الزراعي أو حال فلاحنا المزري من غير تبيان أسباب العلة وذكر حقيقة العلاج. وهناك من شعروا بأهمية العلائق الانتاجية البدائية في الزراعة وكونها علة المشكلة الزراعية، فافصحوا عن رأيهم هذا لكنهم تركوا مشاكل اخرى مترابطة مع العلائق الانتاجية، ولهذا فقد اندفعت الى تقديم بحث موجز اعتقد انه قريب من الالمام بأهم نواحي هذه المشكلة ليستطيع القارئ أن يكون رأياً أقرب الى الصحة عن اهم مشاكلنا الوطنية. وبحثي هذا وان جاء مقتضباً بسبب عدم تهيؤ الظروف المواتية للتعمق في هذا الموضوع والتفصيل فيه، الا انني اعتقد ان هذا البحث على ضآلته قد تناول الاسس الحقيقية لهذه المشكلة ووصف العلاج الناجع لها.

وكل ما ارجوه من حضرات القراء وبصفة الاخوان الذين يتعقبون مثل هذه البحوث ان يعذروني عما قد يجدونه في هذا الكتاب من هفوات، وان لا يضنوا علي بملاحظاتهم وتشجيعهم الذي لابد منه في بلد كالعراق يراد ايجاد حركة ثقافية جديدة فيه.

المؤلف

صلة المشكلة الزراعية بمشاكلنا الاخرى

ليست المشكلة الزراعية ، او مشكلة الملاح ، او مشكلة الأراضي (مهما ما شئت) مشكلة قائمة بذاتها ، ولا حادثة عرضية نشأت عن طريق عرضي ، انما هي وضع اقتصادي يفرضه تطور المجتمع في مرحلة من مراحله ، وما من امة الا وقد مرت بمثل هذا الوضع . كما أنه ما من امة تمر بهذا الوضع الا وتتخلص منه لتنتقل الى مرحلة تطورية أرقى .

ففرنسا لولا ثورة ١٧٨٩ ضد لويس السادس عشر وزوجه ماري انطوانيت لما انتهى فيها أمر مشكلة الأراضي ، ولولا انتفاضات البورجوازيين الانكليز ، باسم الدين تارة وباسم السياسة اخرى ، لما استطاع كرمويل القضاء على سيطرة النبلاء الذين احتكروا اقتصاديات انكلترا وتنحيتهم عن دست الحكم . وهكذا قل عن المانيا وايطاليا وغيرهما من البلدان التي تمكنت من القضاء على الاقطاع والانتقال الى مرحلة أعلى في سلم التطور الاجتماعي .

فالمشكلة الزراعية التي نعانيها اليوم والتي نسميها بعهد (الاقطاع) ، قد مرت بها كل الامم الاخرى ، عدا بعض الشعوب البدائية . اذ أن تحريم تجارة الرقيق على أثر الثورة الصناعية ، وحاجة الرأسمالية الناشئة الى الايدي العاملة ، وعلى أثر الثورات العديدة التي قام بها العبيد ، أصبح نظام العبودية في خبر كان . فأصبح العبيد احراراً في الاسم ، يعملون لدى مالكي الاراضي كفلاحين ، ومعنى هذا ان تحريم تجارة الرقيق

تقلت الشعوب الخاضعة لنظام العبودية كلها (عدا الشعوب المنعزلة) الى النظام الاقطاعي . غير ان الثورة الصناعية التي خلقت الطبقة الرأسمالية الصناعية دفعت بهذه الطبقة الى النضال العنيف لتحطيم القيود الاقطاعية ، وخلق نظام سياسي واجتماعي يؤمن لها مصالحها الاقتصادية المتنامية يوماً بعد آخر ، حتى تمكنت فعلا من تحقيق أهدافها في جميع بلدان اوربا الصناعية . عندئذ تطور الانتاج الرأسمالي حتى بلغ مرحلة (الفيض عن الحاجة المحلية) فتقدم ارباب المصانع الى استعمار البلدان الاخرى الى ان استطاعوا بسط نفوذهم على كافة انحاء العالم .

فبعد ان خضع العالم باجمعه لسيطرة الرأسمالية الدولية وبعد التوسع الذي طرأ على الانتاج العالمي وعلى طرق المواصلات ، والتقارب الذي حدث بين امم العالم ، تغيرت الاوضاع القائمة في البلدان الاقطاعية ، عن تلك التي كانت سائدة في البلدان الاقطاعية التي سبق وجودها وجود الرأسمالية (الامبريالزم) في مرحلة سيطرتها على جميع العالم .

فالاقطاع في العراق يختلف عن الاقطاع الذي كان موجوداً في فرنسا او انكلترة أو غيرها من الاقطاعات القديمة التي قضت عليها البرجوازية في حينه .

فالبلد الاقطاعي قبل الثورة الصناعية كان مجتمعاً خاضعاً بكليته لسيطرة الطبقة الاقطاعية . وكان المجتمع فيه ينقسم مباشرة الى طبقتين ، الفلاحون والاقطاعيون . ثم لم تلبث أن نشأت في هذا المجتمع الطبقة المتوسطة حسب نواميس التطور الاجتماعي . فالمشكلة الاجتماعية في مثل هذا الوضع تنحصر في تحقيق وجود الحكم البرلماني ليفسح المجال الى الطبقة البورجوازية السامية ، كيما تحل في الحكم محل الطبقة الاقطاعية المتفسخة ، ولتقود الطبقة الجديدة

« البورجوازية » في المجتمع الى مرحلة ارقى في سلم التطور الاجتماعي .

اما الآن ، فليس في العراق فحسب ، بل في كل بلد يشبه العراق بوضعه السياسي والاقتصادي ، نجد اموراً جديدة لم تكن موجودة في البلدان الاقطاعية القديمة ، اهمها واخطرها « البرلمان » وهو ما تنشب من اجل وجوده ثورة البورجوازيين لتحقيق سيطرتهم السياسية . اما من الناحية الاقتصادية فنجد ان البلد الاقطاعي الآن لا تسيطر على اقتصادياته الطبقة الاقطاعية لوحدها بل ان هناك (الامبريالزم) وهو الرأسمالية في اعلى مراحلها وهذا هو سبب وجود البرلمانات في البلدان الاقطاعية . اي ان الرأسمالية قابضة بيدها على السلطة السياسية بواسطة البرلمان ، ومسيطرة على الاقتصاد المهم في البلد بواسطة شركاتها ومؤسساتها المختلفة . من هذا نستطيع ان نقول ان المساوئ التي نشعر بها ، والتفسخ الاجتماعي الذي نعاني مرارته ليس من صنع الاقطاع لوحده ، حتى نوجه كل جهودنا نحو الاقطاع . كما ان الاقطاع ليس بالاقطاع القديم الذي يقتصر أمر مكافحته على تنحيته عن دست الحكم وتقسيم أراضيه على الفلاحين . وانما الامر اوسع بكثير من هذه النظرة القديمة .

ان الاقطاع في العراق والاستعمار ، كلاهما متحدان ومسيطران على القوتين السياسية والاقتصادية . وان كلاهما مسؤولان عن وجود جميع المشاكل التي نشتكي منها .

فالاقطاع والاستعمار تتفق مصالحهما في اخفات صوت الشعب وفي محاربة الحركة الوطنية ، لهذا اصبح من واجب الاستعمار الاساسي في البلد تنمية الاقطاع ، وتقويته ، واشراكه في الحكم وهذا هو السبب الاساسي في وجود ممثلي الاقطاع الى جانب من نسميهم « بالطبقة الحاكمة » . ولقد وصف

هذا الوضع معالي الاستاذ كامل الجادرجي (١) بقوله « لاجل ان تضمن الفئة الحاكمة - والاصح الاستعمار - استمرارها في الحكم رأت من الضروري أن تغمر المجالس النيابية بأكثرية اقطاعية فأخذت تتدخل في شؤون الادارات المحلية على الوجه الذي يؤمن لها منافعها الخاصة وصارت الحكومة تتساهل كثيراً في تمشية تلك المصالح .

وقد زادت الحرب هذا الوضع سوءاً ولاسيما بعد حوادث سنة ١٩٤١ إذ قبض الانكليز على ناصية الأمر في المملكة فاشتركوا في معظم شؤون إدارة الألوية عن طريق موظفين بريطانيين باسم « ضابط ارتباط » فعززوا هذه الناحية وسهلوا تثبيت الاقطاع بصورة أشد من ذي قبل » .

فالاقطاع في العراق هو حليف الاستعمار وربيبه . وكلاهما كما قلنا تتفق مصالحهما ضد الحركة الوطنية والصناعة الوطنية والتقدم الاجتماعي ، لذلك تعاونا على جعل الديمقراطية التي يتسمى بها العراق اسماً لا وجود له في الواقع ، كما تعاونا على عرقلة التطور الصناعي الاجتماعي ، وهذا الوضع الذي انتجاه ، أي التأخر الصناعي والاجتماعي وفقدان الديمقراطية انعكس على الاقطاع فزاد من حدته ، وعلى الاستعمار فقوى من سيطرته .

مما سبق نفهم أن أمامنا عدا الاستعمار وحليفه الاقطاع ، النتائج التي انتجها وجودهما وعلى رأسها فقدان الديمقراطية والتأخر العام في جميع مناحي البلد . وهذا ما يهدف الوطنيون الى انقاذ العراق منه إذ لا يمكن القضاء على الاستعمار والاقطاع في منعتهما الحالية ، من دون حل المشاكل الاخرى ، وفي

---

(١) الاقطاع وأثره في افساد جهاز الدولة بحث نشره معالي الاستاذ كامل الجادرجي في جريدة صدى الاهالي .

التصرف بالأراضي

أن فهم المشكلة الزراعية في العراق يجب أن لا ينحصر في قضية الأراضي فحسب ، فالمشكلة الزراعية تعني الفقر المدقع والجهل المطبق والمرض والتفسخ الخلقي المسيطر على حوالي ٢٫٠٢٥٫٠٠٠ نسمة من سكان القرى والأرياف ، الذين يعملون كفلاحين ، كما تعني ترك أكثر الأراضي العراقية غير صالحة للزراعة ، وحرمان العراق من أهم منابع ثروته .

فالمشكلة الزراعية ذات وجهين ، الوجه الأول يتمثل في انخفاض وارد الثروة الزراعية العامة ، والوجه الثاني انخفاض وارد العامل الزراعي «الفلاح» وهذا ما يجعل من الفلاح شخصاً لا قدرة له على أن يعيش بأدنى مستوى للبشر ، فلا يقرب المدارس ولا المستشفيات ولا يتمتع بما يتمتع به غيره من ملبس ومأكل ونظافة ، تسيطر عليه الخرافات وتحصده الأمراض ، يولد ثم يعيش ويموت من غير أن يتمتع بالحياة او يعرف منها سوى العمل المضني والجوع والخدمة المطلقة المجانية تقريباً لصاحب الأرض ، هذا ما يسببه

مقدمتها الديمقراطية المفقودة كما لا يمكن حل مشكلة الأراضي الحل الصحيح ما دام الاستعمار مسيراً لامورنا ومسيطراً على مرافقنا ، ولا نستطيع تحقق أي من الأمرين من دون وجود ديمقراطية في العراق ، فالعمل لحل هذه المشاكل يجب أن يكون موجهاً ضدها جميعاً . وبما أن المشكلة الزراعية تكاد تكون أقل نصيباً من بقية مشاكلنا من ناحية الدرس والبحث فهي لذلك تتطلب التعمق والالمام بما يحيط بها من ملابسات ومشاكل .

انخفاض مستوى مورد الفلاح ، أما ما يسببه انخفاض مستوى الثروة الوطنية الزراعية فأعم وأخطر . من هذا يستبان ان المشكلة الزراعية ، ليست مشكلة محلية تنحصر في القرية انما هي مشكلة الخزينة والمعمل والتاجر . انها المشكلة الوطنية الكبرى .

وان فهم هذه المشكلة بوجهيها يدفعنا لدرس طبيعة الوضع الزراعي وكافة الامور المتصلة بالزراعة ، والتي تؤثر بعضها في بعض ، كما يؤثر كلا الوجهين في بعضهما البعض .

ان طبيعة الوضع الزراعي في العراق بصورة عامة وضع اقطاعي ، اقتسمت بموجبه فئة قليلة العدد أراضي العراق الزراعية بشتى الطرق ، وما تبقى بيد بعض الفلاحين فهو سائر الى الانتقال الى تلك الفئة شأن غيره . . وهكذا أصبح الفلاح يعمل في أرض لا تعود له ، لذلك ، ولضمان استمرار عمله يخضع للظروف السائدة في الزراعة . . وما تلك الظروف الا ظروفاً اقطاعية ، أكثر بشاعة من ظروف الاقطاع في القرون الوسطى .

فالفلاح بصورة عامة له نصف الحاصل السنوي من غلة زرعه والنصف الآخر للملاك . . هذا من الوجهة النظرية أما من الوجهة العملية فان الفلاح لا يحصل حتى على الربع . . إذ أنه يدفع ضرائب مختلفة من حصته حسب تقاليد المنطقة التي يزرع فيها ، فهذه للحارس وتلك للسركال (١) واخرى

---

(١) السركال هو الذي يقوم بدور الوكيل فاما أن تكون له اجرة مقطوعة غلة أو نقداً وأما ان يكون اجره قطعة أرض معينة يزرعها ويحصدها الفلاحون مجاناً .

للديوان والملا والكاتب والعقر (١) الى غير ذلك من الضرائب بالاضافة الى ما يستنزفه المرابون من الفلاحين . وغالباً ما يقوم الملاك نفسه بدور المرابي ، فيقرض الفلاح ما يحتاج من بذر وغيره بسعر السوق ويستوفيه منه عند الحصاد وزناً بسعر السوق . فمثلا لو استقرض الفلاح خمس وزنات من الحنطة في بداية الموسم بسعر أربعة دنانير للوزنة فعليه أن يدفع للملاك في نهاية الموسم عشر وزنات على اعتبار سعر الوزنة دينارين . وفي المناطق المكتضة بالسكان في الجنوب كالمنتفك يكون وضع الفلاح على الأخص وضعاً سيئاً حيث انه يأخذ في العادة ٣٠ ـ ٥٠ بالمائة فقط من الحاصل وهاك مثلاً نموذجياً لتقسيم الحاصل وحصصه .

الحكومة	١٠ بالمائة (٢)
الشيخ	٧٫٥ »
السركال	٢٫٥ »
الملاك (الشيخ أو أحد التجار)	٤٠ »
الفلاح	٤٠ »
المجموع	١٠٠

وعلى الفلاح ان يدفع ايضاً من الاربعين بالمائة هذه بدلاً عن العناية بالجداول وغيرها .

والفلاح بالاضافة الى دخله الضئيل ، وحصته البسيطة ، يجب عليه ان

(١) العقر : اصطلاح من مخلفات العهد التركي يعني اعطاء المتصرف القديم في الارض أو ورثته جزء من الغلة التي تغلها الارض بعد انتقال تصرفها لشخص آخر .

(٢) دورنير : الارض والفقر في الشرق الاوسط .

يعمل للملاك مجاناً مايعادل ثلاثة اشهر في السنة في نقل محاصيل الملاك الخاصة وبناء سكناه وجمع الحطب والقيام بمداراة زرعه الخاص الذي يسمى « اشكاره » والمساعدات « والحشر » الكري الى غير ذلك من الاعمال دون اي مقابل .

وعلى كل فلاح ان يلبي دعوة الملاك اذا استغاث به في مصادمة مسلحة مع عشيرة اخرى أو ملاك آخر ، أو حراسة ، أو للقيام بعصيان ضد السلطة لتحقيق هذه الغايات . وهكذا نجد ان الاقطاع عندنا اقطاع مسلح ، ولقد جر هذا التسلح الاقطاعي على البلاد مصائب كبيرة في المال والارواح .

يظهر من هذه اللمحة ان طريقة التصرف بالاراضي من ناحية ومعاملة الفلاح من ناحية اخرى كلها تدل على ان الاسلوب الزراعي في العراق هو الاسلوب الاقطاعي وان لم يعترف به رسمياً فالفلاح مرتبط بالارض ارتباط « اقنان » القرون الوسطى ، وذلك حسب نصوص قانون حقوق وواجبات الزراع الذي حرم على الفلاح ترك ملاكه اذا كان مديناً بدين زراعي وهذا الدين اي (الدين الزراعي) لا يمكن ان يسلم منه كل فلاح عراقي كما حرم على اي ملاك استخدام فلاح مدين بدين زراعي لملاك آخر .

أما اسباب هذا الحال فتعود الى طريقة التصرف بالاراضي أولا والى اسلوب معاملة الفلاح ثانياً .

فأن التصرف في الاراضي الزراعية كما قدمنا ، اسلوب اقطاعي صرف ، من الوجهة العملية .

فقد كانت الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة في العراق في العهد التركي تملك على أساس كونها ملكا للعشيرة التي تتصرف بها ويسمى هذا النوع

من التملك « الدبرة » أما الشيخ فقد كان يعطى له بعض المميزات عن باقي افراد العشيرة ، ليستطيع القيام بما عليه من واجبات الضيافة وفض المنازعات ، ومن تلك الميزات مثلا زيادة حصته من الغلة واعفائه من المشاركة في العمل .

وفي زمن تولي مدحت باشا لولاية العراق أراد تطبيق « قانون الأراضي لتثبيت حقوق ملكية الأراضي التركي » ولكن عوائق كثيرة حالت دون ذلك فلم يتحقق أي شيء من هذا القبيل .

غير ان الحملة البريطانية المحتلة ما كادت تنجز احتلال العراق حتى اصطدمت بالمنازعات العشائرية على الأراضي في وقت هي احوج ما تكون فيه الى الاطمئنان لتتمكن من تنظيم ادارتها « للعراق المحتل » وتوجيه سياسته الزراعية لما فيه مصلحة الاستعمار كما ان السلطات المحتلة وجدت ان خير وسيلة لمكافأة مؤيديها هي هبتهم بعض قطع من الأراضي الزراعية وخير انتقام من معارضي الاحتلال الجديد هو سلب هؤلاء المعارضين ما لديهم من اراضي زراعية كما جرى للشيخ ضاري . وهكذا بدىء بدراسة قضية تسوية حقوق الاراضي وقدم الخبير الانكليزي دواسن تقريره بهذا الشأن لكنه لم يتحقق أمر هذه التسوية الا سنة ١٩٣٢ عندما اصدرت الحكومة العراقية قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وبموجبه صنفت الأراضي على الوجه الآتي :

أ ـ الاراضي المملوكة

ب ـ الاراضي المتروكة .

ج ـ الاراضي الموقوفة .

د ـ الاراضي الاميرية وهذه :

(١) المفوضة بالطابو .

(٢) الممنوحة بالزمة .

(٣) الاميرية الصرفة .

وقد أخذ قانون التسوية بمبدأ التصرف الفعلي كقرينة لاثبات حق صاحب السند في الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو كما اشترط لغرض منح زمة الاراضي الى الشخص الذي يتصرف فيها ان يزرعها حسب التعامل المحلي أو يقوم بغرسها بالاشجار وفق التعامل المذكور خلال الخمس عشرة سنة السابقة لاعلان التسوية أما الاراضي الموقوفة فانها تعتبر من الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو اذا ثبت ان صاحب السند قد أهمل التصرف بدون معذرة شرعية لمدة (٣٦) سنة السابقة لتاريخ اعلان التسوية وثبت تصرف الخزينة فيها وذلك فيما يخص الاراضي من صنف الوقف الصحيح و (١٥) سنة فيما يخص الملك أو الوقف غير الصحيح و (١٠) سنوات فيما يخص الاراضي المفوضة بالطابو وان لم يثبت تصرف الخزينة فيها .

فالأراضي المفوضة بالطابو او الممنوحة بالزمة يتصرف صاحب السند بها تصرفه بالمملوك ويورث حق التصرف هذا . أما الأرض الأميرية الصرفة فتعطى بالاجارة شأن أراضي العمارة ، او تعطى بالزمة فتدخل ضمن الصنف الثاني من الأراضي الأميرية .

وبالنظر لأن الفلاحين في زمن العثمانيين لم يكن لهم حق شرعي في ملكية الأرض التي كانوا يتصرفون بها تمكن الشيوخ والملاكون خلال مدة الانتداب أن يسخروا نفوذهم السياسي من اجل الحصول على الحق الشرعي في ملكية الارض التي كانت ملكا للقبيلة بأجمعها حسب العرف والتقاليد .

ولا يخفى أن تسوية حقوق الأراضي على أساس الادعاءآت الفردية

الفرضية يولد غبناً فاحشاً وظلماً لا ينكر ، لأن ذلك يعني من الوجهة العملية بأن القسم الأغلب من الأراضي سوف يكون من حصة الشيوخ ويصبح الفلاحون في حكم المستأجرين او العمال ومن هذا يظهر ان طبقة الملاكين الكبار في العراق قد نشأت نشأة متأخرة وان الذي رسخ أقدامهم وثبت وضعهم هي التبدلات الاقتصادية والقانونية التي وقعت في البلاد خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الاولى ففي هذه الفترة بدأ النظام العشائري بالتفكك فانقضى دور الاقتصاد المعيشي المحض وبدأ الانتاج من أجل التصدير . ومن أهم العوامل التي عجلت في ذلك انتشار المضخات فان سعر المضخة كان كثيراً جداً بالنسبة لقابلية الفلاحين المالية وعلى هذا لم ينصب المضخات غير الشيوخ او أثرياء المدن الذين كانوا يتعاقدون على تجهيز الماء للفلاحين بأرباح فاحشة ، فنتج عن هذا انهم تصرفوا بالتدريج بالأراضي تسديداً للديون ، فأصبحت الارض على الأكثر تحت تصرف أصحاب المضخات . ومع كل هذا اذا نظرنا الموضوع من ناحية التسوية يتجلى لنا من مراجعة الجدول أدناه المتضمن التفاصيل الايضاحية للمساحات المنجزة تسويتها اعتباراً من سنة ١٩٣٣ حتى انتهاء سنة ١٩٤٧ لمختلف أصناف الأراضي ، ان انتاج التسوية بلغ (٣٥٠٢٥٣٢٥) دونماً من مجموع الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة والمقدرة بـ (٣٦٨٠٠٠٠٠) دونم من قبل الخبير السر ارنست دوسن . واذا قورن ما تمت تسويته حتى عام ١٩٤٧ مع مساحة العراق الكلية البالغة (٤٣٥٤١٥) كيلو متر مربع او ما يساوي (١٨١٤٠٠٠٠٠) دونم على اعتبار الكيلو متر المربع الواحد يعادل (٤٠٠) دونم نجد أن نسبة الاراضي المنتهية تسويتها تعادل نحو ١٩٫٣٠ ٪ من المجموع الكلي لمساحة العراق . ويظهر لنا الجدول بجلاء انه تكاد تكون

جميع أراضي العراق من الوجهة القانونية أراضي اميرية عدا نسبة ضئيلة جداً لا تؤلف واحد من ثلاثمائة .

مساحة الأراضي التي اجريت تسويتها

حتى نهاية سنة ١٩٤٧ مقدرة بالدونم

أميرية صرفة	لازمة	مفوضة بالطابو
٢٠٤٩٦٦٩٩	٦٤٦٠٧٠٠	٦٣٤٣٢٠٧
موقوفه	متروكة	مملوكة
٤٢٥٦٤٦	١١٦٩١٨٣	١٢٩٨٩٠

المجموع ٣٥٠٢٥٣٢٥

والمتصرفون بالأراضي الأميرية بأنواعها الثلاثة كما يقول معالي الاستاذ عبدالرزاق الظاهر في كتابه (الديوان والاقطاع) (صنفان أساسيان : الصنف الاول الرؤساء والمشايخ الذين كانت لهم الزعامة القبلية قبل الاحتلال البريطاني في جميع الألوية والاقضية العراقية . والصنف الثاني هم الاقطاعيون المحدثون ، وفيهم جماعة من أفراد القبائل والرؤساء والأفندية) الى أن يقول « لقد استطاع الاحتلال البريطاني في ظل الانتداب وقبل تركز الحكم الوطني أن يجزي الموالين المخلصين فوسع عليهم واعفاهم من الضرائب ومكن لهم في الارض فنشأت طبقة من الاقطاعيين في لواء المنتفك والكوت والرمادي والحلة وأطراف بغداد ، أما الاقطاعيون المغضوب عليهم فقد تقلصت أراضيهم وثقلت ديونهم » .

وهكذا نرى ان هذا المتصرف في الأراضي على الوجه الاقطاعي لا يصونه القانون كما يصون الملكية الفردية الصرفة ، حيث اعتبر القانون

هـذه الأراضي ملكاً للامة ولكنها اعطيت لهؤلاء الاقطـاعيين بحجة استثمارها في سبيل الصالح العام . وهناك قوانين تجيز استرجاع الحكومة هذه الأراضي في سبيل الصالح العام أيضاً . فيمكن من الوجهة القانونيـة توزيعها على الفلاحين الذين يعملون فيها وخاصة الأراضي المعطاة بالاجارة . ولقـد اضطرت الحكومة تحت ضغط المطالبـة المستمرة بضرورة تقسيم الأراضي الى اعلانها عن تقسيم أراضي « أبو غريب والحويجة) لكن هذا التقسيم لم يتمـد الاسم حيث أصبحت الأرض تحت تصرف مشايخ العشائر التي وطنت في هذين المشروعين . وكذلك تم ، وبعد مقاومة عنيفة ابداها الاقطاعيون لـكنها اخبطت ، تقسيم بعض أراضي مشروع الدجيلة وتقدر بحوالي ٨٦٢٠٠ مشارة موزعة الى ٨٦٢ وحدة زراعية بنسبة ١٠٠ مشارة للمستثمر وهنـاك (٨٠٠) قطعة اخرى جاهزة ، فاذا تحقق استثمار جميع أراضي المشروع البالغة حوالي (٣٠٠٠ر٠٠٠) مشارة فستتمكن ٣٠ الف عائلة من التمتع بانتاجها الـكامل . ورغم قصر عمر هذا المشروع فقد دلت تجربته على سرعة أثر تخلص الفلاح من ربقة الملاك بارتفاع مستوى الانتاج من جهة وزيادة إيراد الفلاح من الجهة الاخرى لأن الفلاح وهو يعمل لمصلحة الملاك لا يشعر بالمحفزات التي تدفعه لزيادة انتاجه فهو يهتم بالحشائش لتربية حيواناته أكثر من اهتمامه بالزرع المنتج ويهمل اصلاح الأرض فيقل ريعها سنة بعد اخرى .

ان من يدرس الوضع الزراعي في لواء العمارة تظهر له بشاعة الاستغلال الاقطاعي للفلاحين في العراق حيث يتصرف باراضي اللواء الصالحة للزراعة والبـالغة (٣٫٥٠٠٫٠٠٠) دونم ١٧١ ملتزماً (١) سبعة منهم يتصرف كل

(١) عن تقرير للمرحوم سعد صالح عندما كان متصرفاً للواء العمارة سنة ١٩٤٤

واحد منهم بأراضي مساحتها بين (١٠٠ر٠٠٠) و(٤٠٠ر٠٠٠) دونم. وان هذا التصرف يصحبه استغلال للخزينة والفلاح معاً. حيث تستغل الخزينة من ناحية قلة بدلات الايجار وسيطرة الاقطاعيين على الألوية والأقضية ومن ناحية عدم دفع ديون الخزينة المستحقة، كما عمل عميد الاقطاع مجيد الخليفة سنة ١٩٤٨ حيث زاد مجموع الديون التي ظهرت للخزينة عليه على (١٥٠ر٠٠٠) دينار. أما قضية استغلال الفلاح فلا يكاد يتصورها العقل.

ففي مزارع الشلب يزرع الفلاح على أساس « المربعانية » أي أنه يأخذ ربع المحصول. وفي بداية الموسم يقترض الفلاح من الملاك قرابة المائة (كيلة) بثمن سعر السوق لأن الفلاح هناك لا يأكل غير التمن في الطبخ والخبز.

وفي نهاية الموسم يستوفي الملاك دينه بسعر السوق (حباً) أي يستوفي ما يعادل المائتي (كيلة) بدل المائة ويأخذ منه حصة المأمور والكاتب والوحاش والمومن والملا والسركلة الخ... كل حصة لوحدها. فيصبح الفلاح مديناً للملاك لذا فانه يضطر الى الانتقال الى الهور بانتظار الموسم القادم حيث يبقى هناك يتصيد الاسماك ويعمل (الحصر) مع عائلته اشبه شيء بزنوج افريقيا، لا يغطي جسمه غير قطعة من الاسمال. وان الانتاج لعائلة واحدة في الاسبوع لا يزيد على (حصيرة) واحدة تباع بعشرة فلوس في محلها أو بثمانين فلساً في بغداد. وكنتيجة لهذه الحالة هاجرت الالوف الكثيرة من الفلاحين الى المدن هرباً من ظلم الاقطاعيين حتى بلغت نسبة هؤلاء المهاجرين في بغداد وحدها قرابة ثلث السكان اما في المدن الاخرى فبلغ معدل الفلاحين المهاجرين بنسبة ١٥ ٪. وليكن معلوماً ان هذه الهجرة ليست بالهجرة الطبيعية التي تظهر نتيجة لزيادة التصنيع انما هي هجرة

تكاد تكون ارغامية بالنسبة للفلاح حيث يضطر الى العمل باحقر الاعمال وأوطأها أجراً مفضلا اياها على الفلاحة . كأن يعمل براتب لا يتجاوز الثلاثة دنانير ليعيل عائله لا تقل عن ستة افراد .

وبالاضافة الى أثر طريقة التصرف بالاراضي وأسلوب الزراعة والقوانين التي تمكن الاقطاعيين من استغلال الفلاحين كقانون العشائر الذي يقول عنه مؤلفو كتاب (احوال العراق الاجتماعية والاقتصادية (هذا بحد ذاته قانون ابتدائي لا يتناسب والقوانين المدنية فهو والحالة هذه يحدد تقدم هذه الجماعة ـ الفلاحين ـ نحو المدنية والحضارة عن سائر ابناء الشعب ثم انه يمارس من قبل سلطة ادارية ومجلس ـ العرف ـ وفي ذلك غبن للمتقاضين الذين قد تضيع حقوق الكثيرين منهم بدون مبرر) وقانون حقوق وواجبات الزراع . وبالاضافة الى كل هذا والى أثر الاستعمار المباشر في تقوية سيطرة الاقطاع واستغلال الشركات الاجنبية للثروات الزراعية وفقدان الديمقراطية وحرمان الفلاح من النقابات والجمعيات التعاونية وحرمانه من المؤسسات الرسمية الكافية فهناك مشكلة المواصلات والري والصناعة الوطنية . وهبوط معدل ريع الأراضي سنة بعد اخرى ، واهمية كل من هذه القضايا وعلاقتها بالمشكلة الزراعية .

فعوامل وجود المشكلة الزراعية التي نشعر بها ، والتي تنعكس في حياة كل منا ، عديدة فهناك طريقة التصرف بالاراضي وحرمان البلد من الحياة الديمقراطية والتأخر في جميع مناحي الحياة وسيطرة الشركات الاجنبية على اقتصاده وتدهور امكانيات الانتاج الزراعية مما سنتطرق لكل منها قدر مايتسع المجال .

الأساليب القديمة والحالة الزراعية

قال هيرودوتس « ان الحبة الواحدة كانت تنمو في العراق من مائتين الى ثلاثمائة مثل » وقال فيوفرانس « من خمسين الى مائة مثل » وقال سترابو « الى ثلاثمائة مثل » وقال بليني « مائة وخمسين مثل » . ومهما قيل فان الشواهد التأريخية والتجريبية كلها تثبت ان القابلية الزراعية الانتاجية للارض العراقية قابلية عالية جداً . الا اننا في الوقت الحاضر نجدها تتردى يوماً أثر آخر لاسباب كثيرة حتى اصبح الهكتار المزروع في العراق يغل ١٥ هكتوليتراً من الحنطة بينما يغل مثيله في انكلترا « ٣٠ » هكتولتراً وفي هولندا « ٢٩ » هكتولتراً وفي فرنسا « ١٧ » هكتولتراً وفي المانيا « ٢٦ » هكتولتراً . وبينما يبلغ انتاج الفلاح العراقي حوالي (٦ر١٨) (١) ديناراً في السنة يبلغ انتاج اخيه في استراليا حوالي (٣١٨) ديناراً وفي الارجنتين (٦ر٢٤٦) ديناراً وفي زيلندا الجديدة (٤٨٨) ديناراً وقد قدرت اللجنة المالية في مجلس النواب سنة ٩٤٥ في تقريرها عن لائحة قانون الميزانية ان معدل الدخل اليومي للفرد الواحد من العراقيين يتراوح بين العشرين والواحد والثلاثين فلساً اي بين السبعة دنانير وسبعمائة فلساً والاحد عشر ديناراً واربعمائة فلساً سنوياً على اقرب الاحتمالات مع العلم ان هذا هو المعدل أما الواقع فهو ان سوء التوزيع يجعل طبقة قليلة من الناس تستلم اكثر من هذا بكثير بينما اكثريتهم الساحقة تستلم اقل من هذا بكثير وهذا التردي في المستوى الانتاجي للارض الزراعية في العراق يعود الى ما ذكرناه من ترد

(١) ويخرج من الانتاج حصة الملاك والضرائب .

في سياسة الري وضعف الارض المستمر وعدم اهتمام الفلاح بزراعته الاهتمام الصحيح بسبب خضوعه للاقطاعي وعدم شعوره بالفائدة عدا الاهتمام بالحشائش التي تديم له ماشيته . وليس هذا وحده فهناك عوامل اخرى أهمها :

١ ـ الاخذ بالاساليب القديمة في الزراعة خاصة فيما يتعلق بتسميد الارض ونوع المزروع فيها ومدة السقي والعناية بالمزروع من حيث الصحة ومن حيث البذر والتعهد والسقي والجني والجمع .

حيث ان المزارع العراقي ما زال يعتمد في سماده على الفضلات الحيوانية بدون علم صحيح بحاجة الارض الى نوع السماد ومقداره وكثيراً ما تؤدي كثرة الاسمدة الى الاضرار بالارض الزراعية من حيث يريد الفلاح تقويتها . وهذا يعود الى كون الاقطاعي لا يأبه بالاسمدة الكيماوية التي تكلفه غالياً مادام حاصله السنوي يفيض على حاجته ، ولكون الثقافة الزراعية تكاد تكون في حكم العدم بين المزارعين . اما نوع المزروع في الارض فله أثر فعال في تقوية أو اضعاف قابلية الارض الانتاجية فهناك كثير من المزروعات التي يؤدي زرعها الى زيادة قابلية الأرض الانتاجية لكونها تمتص اكثر غذائها من المياه والهواء وتحول قسماً من التربة الى سماد نافع يخزن في جذورها التي تبقى داخل جوف الارض بعد جني الحاصل ، بينما توجد نباتات بالعكس تمتص جل غذائها من التربة نفسها ، وهناك انواع من المزروعات تصلح للزراعة في ارض ولا تصلح في ارض اخرى ، وتفيد أرضاً بينما تضر بأرض اخرى . فالدراسة الجيولوجية لطبيعة الارض وتعيين نوع المزروع فيها له كل الاهمية بالنسبة لاضعاف القابلية الانتاجية أو زيادتها .

أما الثقافة الزراعية العامة لدى الفلاحين ، وتطبيقها عملياً فليست تفيد في تحسين القابلية الانتاجية للارض فقط ، بل انها تحسن نوعية الحاصل وتزيد

من كميته ، للعناية التي يبذلها الفلاح في المحافظة على مواعيد السقي والبذر والجني والطرق الصحيحة التي يتبعها في ذلك ومكافحته للامراض والحشرات التي تفتك بمزروعاته . . . ولكن الثقافة الزراعية العامة من ابن تتحقق والفلاح لا يستطيع ان يترك حقله لما يتركب عليه من واجبات ترهق كاهل حتى الحيوان ، ولا توجد لديه الامكانيات المادية للدراسة والتعلم ؟

٢ ـ ضعف الارشاد والتوجيه الحكومي للمزارعين بالرغم من وجود المؤسسات التي يمكن توسيعها وتنظيمها أكثر فأكثر حتى تتمكن من القيام بأعباء مهماتها على الوجه المطلوب .

٣ ـ الاستغلال الذي يعانيه المزارع العراقي من قبل المرابين والشركات الأجنبية . فهو يحول دون تمكن المزارع من الالتفات الى القيام بما تتطلبه مزرعته على الوجه الصحيح . وحرمان أكثر المزارعين خاصة المزارعين الصغار من مساعدات مؤسسات الحكومة للتسليف او الاقراض حيث ان (قيامنا باصلاح زراعي واسع يستلزم زيادة رأسمال الفلاح المستخدم الآن والذي يتراوح بين ٣٠ ـ ١٠٠ دينار بضمن ذلك قيمة محل سكناه وماشيته ولهذا يعجز عن تطوير زراعته وتطوير نفسه .) (١)

وليس المهم في الزراعة المحافظة على مستوى انتاجيتها فقط وانما المهم رفع مستوى هذه الانتاجية ومسايرة سنن التطور وتحسين أصناف المزروعات أيضاً ولأجل ذلك يستلزم الأخذ بأحدث الوسائل والأساليب الزراعية وإنشاء المختبرات الزراعية والمزارع التجريبية وتوسيع المؤسسات الزراعية كلها لتتمكن من أن تنجز الاغراض التي اسست من أجلها .

غير اننا في العراق ما زلنا نعتمد في كل أعمالنا الزراعية على الأدوات

---

(١) مشروع انماء الثروة الوطنية الدكتور يوسف عبود .

القديمة في الزراعة كالمنجل والفدان وعلى الطرق القديمة أيضاً . ولهذا نرى ان انتاجنا يجنى متأخراً عن موسم الانتاج ويتردى نوعه وتقل كميته ، ويكلف جهوداً كبيرة . فالقوة العاملة التي تصرف لزرع مشارة واحدة تكفي لزرع مائة مشارة فيما اذا استخدمت الوسائل الحديثة لذلك فان تكاليف الانتاج الزراعي باهضة جداً فمها كان ثمن المحاصيل الزراعية فمن المحتم أن يكون ريع الأرض أقل مما يرجى منه .

أما المؤسسات الزراعية الموجودة فهي مرهقة بالأعمال التي كثيراً ما تنجزها بصورة غير صحيحة لضيق هذه المؤسسات وقلة المخصص لها بالنسبة لما خصص من المال الى مؤسسات لا تأتي أهميتها بنسبة عشر معشار أهمية هذه المؤسسات ولأن كثيراً من هذه المؤسسات ما زالت في دور البداية .

وهناك ناحية مهمة في هذا الباب ، هي زيادة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق بغية استثمارها ، ففي العراق كثير من الأراضي التي يمكن دراسة وضعها واصلاحها واحالتها الى أراض زراعية من الممكن استثمارها والافادة منها كما تفعل البلدان المتقدمة . . وهذا طبعاً لا يتم من غير نبذ الأساليب القديمة في الزراعة والاتجاه نحو الاساليب الحديثة لان زيادة السكان في العراق سنه بعد اخرى التي تقدر سنوياً بـ (٨٠ر٠٠٠) نسمة وزيادة الحاجة الى تنمية الثروة الوطنية تستلزمان الاهتمام بزيادة الاراضي الصالحة للزراعة.

وعلاوة على ما تقدم فان الاساليب القديمة تؤدي الى تركز الاقطاع لما تفرضه من شروط عمل تضطر الفلاح الى ملازمة الملاك طيلة الموسم بينما الوسائل الحديثة تسرع في قبر الاقطاع الذي يرتكز على العلاقة القبيلية ، حيث تصبح علاقة الملاك بالفلاح الذي يصبح عاملا زراعياً علاقة أجير بأجور يفترقان في كل لحظة ، وهكذا ينقلب الاقطاعي الى رأسمالي زراعي .

التأخر العام والحالة الزراعية

ان البلد بقوته الشرائية العامة يكون السوق الرئيسي الاول لانتاجه بكل انواعه ومن جملته الانتاج الزراعي . لذا نجد ان الانتاج بصورة عامة ومن ضمنه الانتاج الزراعي ينشط باطراد مع زيادة القوة الشرائية في اسواقه ويهبط بهبوطها .

وبما ان العراق متأخر في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية فقد اضحى من البديهيات انخفاض مستوى قوته الشرائية لهبوط الاجور وهبوط المستوى المعاشي للسكان ولاختلال الميزان التجاري حيث تبلغ الواردات ضعف الصادرات فقد بلغت قيمة الواردات للعراق خلال التسعة اشهر الاولى من سنة ١٩٤٩ نحو ٢٨ر٢٧١ر٩٣٦ دينار بينما بلغت قيمة الصادرات بهذه المدة ٤ر٢٩٧ر٧٤٣ ديناراً وكانت قيمة الواردات لنفس المدة من سنة ٩٤٨ ٣٤ر٧٨٢ر٩٥٥ ديناراً وقيمة الصادرات ٤٢٥ر٤٠١ ديناراً .

وفيما يلي خلاصة لتجارة الاسواق الخارجية لبعض السنوات الأخيرة مقدرة بالدينار .

كما ان استخدام الوسائل الحديثة يؤدي الى زيادة الفرص للفلاح فيتمكن من رفع مستواه المعنوي بينما يؤدي بقاء الوسائل القديمة عكس ذلك، حيث تقل فرص الفلاح لانها كما بالعمل المضني فيصبح في مستوى فكري ونفسي واطئ جداً.

وهكذا نرى ان نبذ الاساليب الزراعية القديمة والاخذ بالاساليب الحديثة لا ينحصر أثره في تحسين الحالة الزراعية فقط ، بل يتعداها الى تقريب أمد القضاء على الاقطاع ويساعد على رفع مستوى الحياة العامة والحالة المعنوية للفلاح .

السنوات	تجارة الترانسيت	الصادرات		بضائع معاد تصديرها	الصادرات المحلية	الاستيرادات		البضائع غير المطالب بها	المستخلصة من الكمرك
		السبائك	المسكوكات			السبائك	المسكوكات		
١٩٤٤	١٣٥٩٧٨٤١	—	١٨٦٩٢٠٣	٣١٧٨٩٠	٩١٧٠٥٠٩	١٣٧١٤٤٦	٢٨١٤١٣٤	١٤٠٩٤٣	١٤٣٢٥٢٧٧
١٩٤٥	٩٨٦٨٨٧٩	—	١٨٧٦١٨٣	٢٣٠٦٠٥	٩٨١٧٨٦٨	١٠٧٥٨	٤٠١٢٧٧٧	٦٦٤٧	١٨٨٥٩٦٣٤
١٩٤٦	٥٦٠١٢٨٤	٢٦٨٠٠	٣٤٨٢٣٤٧	٤٣٢٩٧٣	١٢٧٢٢٤٥٦	١٤٠٣٥٤	٧٠٧٦١٢٥	١٥٥٦٩	٢٨٠٣٩٩٦٢
١٩٤٧	٣٣٤٢٠٣٩	٢٠٧٧٠٥	٩٩٤٢٦٧٠	٩٠٤٥٩١	١٣٨٠٠٥٣٨	٣٨٨٨٣٢	١٤٥١٤٢٦	—	٣٩٩٤٦١٤٠

ولتملك الاستعمار لأثمن الثروات الوطنية خاصة النفط واحتكار شركاته لتجارة المحاصيل الزراعية والمؤسسات الرئيسية كالسكك والميناء. وتبعاً لهذا النقص في القوة الشرائية الداخلية تتأثر الزراعة ويتقلص انتاجها. لأن الزراعة كغيرها من نواحي النشاط الوطني تتأثر بكل العوامل والتناقضات الداخلية والخارجية التي تؤثر على البلد والزراعة لا تتأثر بانخفاض او ارتفاع القوة الشرائية وحدها فحسب بل ان هناك الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أي أن هناك الوضع العام في البلد فعلاقته بالزراعة كعلاقة أي جزء بالكل لأن الزراعة جزء من كل فالزراعة جزء والوضع العام كل ولابد أن يكون تأثير الكل على الجزء بالغاً، وللجزء تأثيره على الكل أيضاً ويختلف تأثير الزراعة على الوضع العام في البلد بشدته عن تأثير بقية الأجزاء في الزراعة بأساليبها وعلاقاتها كعنصر انتاج رئيسي في المجتمع لها الأثر الكبير كما قدمنا في حياة الفلاح والعامل والموظف على حد سواء كما ان لها الأثر المباشر في زيادة الثروة الوطنية او نقصانها وفي تعادل الميزان التجاري في البلد بزيادة او تقليل الصادرات وخاصة في بلد مثل العراق يكاد يعتمد في جميع صادراته على الانتاج الزراعي فمن مجموع صادرات العراق البالغة ٤٢٩٧٧٤٤ ديناراً خلال التسعة أشهر الاولى من سنة ١٩٤٩ يوجد ١٧٠٦١١٠٠ ديناراً ثمن ٨٢٩٤٦ طناً من الحبوب والدقيق و١٢٤٥٢٤٢ ديناراً ثمن ٥٩٣٩١ طناً من التمور.

وان الوضع العام كما يتأثر بالزراعة يؤثر فيها فتنعكس في الميدان الزراعي مساوئه ومحاسنه ففي ميدان المواصلات يظهر بجلاء أثر التأخر العام على الحالة الزراعية حيث نجد مختلف فواكه المنطقة الشمالية، خاصة الفواكه الطرية تتلف بمحلاتها ولا يستفاد منها نهائياً لفقدان المواصلات الكافية لنقلها الى مختلف المدن العراقية. كما نرى أن زراعة الاشجار التي

poor transportation

يستفاد من أخشابها في الصناعة وكفحم للوقود لا يؤبه لها ولا يستفاد منها بالرغم من ملاءمة الجو والأرض لها لنفس السبب فيسبب ذلك اضطرار العراق الى صرف ملايين الدنانير سنوياً لاستيراد هذه المواد من البلدان الأجنبية .

فلقد استورد العراق خلال شهر أيلول من سنة ١٩٤٩ سكراً بقيمة ١٦٠١٩ ديناراً و (كوانتي) بقيمة ١٠٨٩٩١ ديناراً وأقمشة منوعة بقيمة ٤٩٠٣١٠ ديناراً وصابون بقيمة ٥٧٤٩١ ديناراً وورق مقوى بقيمة ٦٠٦٩٠ ديناراً وأخشاب بقيمة ٥١٧٣٤ ديناراً .

ولقد رأيت بنفسي الخسارة الكبيرة التي نخسرها في عين التمر (شفاثة) حيث تذهب ثمار ثلاثة أرباع المليون من رؤوس النخل دون فائدة تذكر ولولا القبائل الرحل التي تقصد هذه المنطقة خلال موسم المقايضة ، لبقي جميع التمر دون أن يستفاد منه لانعدام المواصلات الكافية بينها وبين مدن العراق الاخرى مع ان هذه الناحية (عين التمر) من المناطق المهمة والمشهورة بزراعة التمور منذ السابق . ونفس المصيبة يعانيها أصحاب البساتين في بدره والمناطق الشمالية التي نوهنا عنها تعتمد أكثر ما تعتمد على الاكلاك في نقل الفحم والخشب ، مع ان في الامكان تحسين النقل النهري الذي يكاد يكون معدوماً في العراق والاهتمام بطرق المواصلات ان كانت للسيارات او للقطر الحديدية غير ان الحال عكس ما يؤمل فلحد الآن نجد كثيراً من القرى والمدن العراقية تكاد تكون في شبه عزلة تامة عن المدن الاخرى من العراق ، وها هو أمامنا أخطر طرق العراق (طريق بغداد ـ موصل) مازال غير مبلط لأنه لم يكن في يوم ما مهماً بالنسبة للقوات الانكليزية ، فكيف إذن حال المناطق الاخرى .

ومن أبرز ظواهر التأخر العام أثراً في الحياة الزراعية ، الحالة الاجتماعية التي تحيط بالفلاح ، حالة الصحة ، وحالة المعارف ، وحالة التقاليد وغيرها من الحالات الاخرى .

هنـاك كثير من قرى وأرياف العراق لا يرى أبناؤها الطبيب اطلاقاً ويغمرهم الجهل المطبق فلا يعرفون غير الكي بالنار وأدوية (الصليبي) والبخور اما حالة سكناهم فلا تختلف عن حالة حيواناتهم فهم وأياها يسكنون زرابي القصب والحصر جنباً الى جنب. لذلك فهم ضعاف الاجسام منهوكي القوى لا يفهمون شيئاً من الحيـاة أكثر من العمل والأكل والحيـاة الجنسية ، ولا يشعرون برابطة تربطهم بالمجتمع بل بالعكس هم يرون ان المجتمع والحكومة ما هي الا عبء ثقيل عليهم لا هم لها الا استيفاء الضرائب والتجنيد وهم غير ملومين على ذلك . لأن فقرهم يحول دون تمتعهم بأي نشاط اجتماعي ، وعملهم المضني واستغلالهم الفظيع يحول بينهم وبين التفرغ للتمتع بالحياة يزيد ذلك سوءاً ضعف العناية الحكومية بحالهم الاجتماعيـة * ولقد وصف الاستاذ صادق سعد في كتابه (مشكلة الفلاح المصري) حال الفلاح المصري الذي لايختلف عن حال أخيه العراقي بوصف علمي بسيط اذ قال (تألفت في مصر جمعية لمكافحة الحفاء المنتشر في مصر ، فراحت تجمع المعونة الخيرية لشراء الاحذية بغية توزيعها على الفلاحين ، ولكن هال الجمعية أن ترى الفلاح يعود الى السوق حاملا حذاءه بغية بيعه ، فقالوا انه جاهل لا يمكن تمدينه ، وفاتهم ان بطنه الفارغة او جسده العاري حمله على بيع الحذاء ليسد به حاجة أكثر ضرورة من كساء رجله) * وعمل جمعية مكافحة الحفاء في مصر أشبه عندنا بدعاة القربة العصرية او فتح المدارس والمستوصفات ، لانه فاتهم ان الفلاح بحالته الاقتصادية الحالية ، وأغلاله التي يرسف فيها لا يمكنه أن يرسل ابنه

الاستعمار والحالة الزراعية

سبق ان اوضحنا ان الاقطاع حليف الاستعمار ، وان الاستعمار يسعى الى تنميته وتقويته ، وكلاهما (الاستعمار والاقطاع) سبب وجود مشاكل كثيرة ، وتطرقنا لما ينتجه الاقطاع والآن نعود الى الاستعمار الذي يهدف الى تأمين سيطرته على جهاز الدولة ومختلف مناحي البلد لتأمين مصالحه الاقتصادية والستراتيجية والسياسية . لهذا فهو يضع سياسته على هذا

الى المدرسة ويحرم جهوده في رعي الماشية او حراسة مياه السقي ، ولقد رأيت بعيني أطفالاً لا يبلغون التاسعة ، وقد اضطر والدهم الى تكليفي بتدريسهم القرآن عندما كنت (ملا) في إحدى القرى ، على أن يتناوب كل أبوين الرعي عوض ابنهما ، ولكن لا تمضي غير أيام حتى يرى الأبوان عدم استطاعتهما التعويض عن خدمة ابنهما فيعود الى عمله تاركا القراءة . وهكذا فهم حتى لو فتحت هذه المؤسسات ففي فقرهم وكدحهم خير عزاء عن ثمار هذه المؤسسات .

انا عندما نبحث هذه الحال التي يأنف البشر أن يعيش اخوانه بها لنستخلص منها ما يحيط بالفلاح وهو الوسيلة الانتاجية الرئيسية في الزراعة من اوضاع تضعف امكانيته الانتاجية لأن الفلاح الجاهل الضعيف لا ينتج ما يقابل انتاج الفلاح القوي العالم ، فضعف قابلية الفلاح الانتاجية لا تختلف عن ضعف قابلية الأرض الانتاجية ، فكلاهما وسيلة رئيسية في الانتاج الزراعي .

الاساس فيعمل على خلق كادر سياسي لتأييد سياسته وعلى ربط مصالح بعض المواطنين به لضمان اخلاصهم وقد بينا كيف أنمى الاستعمار الاقطاع واشركه في الحكم كما يهدف الاستعمار الى مقاومة الصناعة الوطنية والحركة الوطنية والتقدم الاجتماعي .

فهو يحارب الصناعة الوطنية لانها تشغل حيزاً في سوق بضائعه تلك السوق التي هي اهم الاسباب لوجود الاستعمار ، كما ان الصناعة الوطنية تحتضن وسائل الانتاج البشرية (العمال) فتسد الطريق أمام رؤوس الاموال الاجنبية التي يريد الاستعمار تصديرها الى البلد المستعمر (بفتح الميم) وتستهلك المواد الخام التي تتطلع اليها المصانع الاجنبية . ولقد رأينا كيف لاقت صناعتنا الوطنية من صنوف المقاومة الاجنبية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث اضطرت أكثر معامل الصابون والسكبريت والزجاج الى ترك العمل نتيجة للمقاومة السافرة التي لاقتها من الايدي الاجنبية . بالاضافة الى خطة الشركات الاجنبية التي تصدر المصانع نفسها هذه الخطة القائمة على أساس خلق صناعة ضعيفة لا تتمكن من الوقوف على ارجلها إلا وقتاً قصيراً مضافاً الى هذا الأثر السيء الذي ينتج عن استخدام الرأسمال الاجنبي . ولقد ذكر الدكتور يوسف عبود عند تطرقه الى استخدام الرأسمال الاجنبي ما يلي :-

اننا نشعر بهذا الخطر العظيم على صناعتنا الوطنية الناميـة فقد وضعت أمامها جميع العراقيل لشل نموها وقتلها وهي في مهدها بمساعدة رجالها (الفنيين) المشرفين على كل صغيرة وكبيرة من امور الصناعة هؤلاء الرجال الذين لا يترددون لحظة واحدة في قتل أي مشروع صناعي مهم يمكن ان يؤثر وجوده على واردات البضائع الصناعية المنتجة في معامل هذه الشركات الاحتكارية والامثلة كثيرة على ذلك فعرقلة مشاريع المصرف الزراعي الصناعي

المهمة كمشروع غزل ونسيج الاقطان العراقية وتأخير تنفيذ مشروع السمنت الى هـذا التاريخ على الرغم من مرور اكثر من عشر سنوات على تأسيسه وغزو الاسواق بالسيجاير الاجنبية لقتل صناعـة السيجاير الوطنية وتدمير معمل (الكلوكوز) السكر العنبي في الـكاظمية وغيرها كل هـذه ادلة قاطعة على خطة موضوعـة لتدمير صناعتنا الوطنية من قبل هذه الشركات الاستعمارية) (١) .

اما ما نراه من اعمال صناعية سـاعد الاستعمار على انشائها ، فما هي الا امور املتها مصالحه الحربية في حينه .

اما محاربته للحركة الوطنية فاكثر سفوراً من محاربته للصناعة ، لان نمو الحركة الوطنية معناه تقريب أجل الاستعمار ، لهذا فالاستعمار اخشى ما يخشاه (الحركة الوطنية) فهو يقوى نفوذه ضدها بتعميم الجهالة وبث المفاهيم الفاسدة والدعاية التي تجده كمكاتب الارشاد والمعاهد الثقافية والجواسيس والصحف المأجورة وتتجلى سياسـة الاستعمار فيما يخص المعارف بمقترحات المستر دوبس معتمد الواردات للعراق سنة ١٩١٥ ، ومما جاء بمقترحاته (لو لم تكن الحاجة ملحة لاعداد العرب الى الخدمة الحكومية فاني اميل الى النصح بعدم فتح اية مدرسة ابتدائية ، ولـكنني انصح بفتح مدرسـة ابتدائية واحدة أو مدرستان وانصح باعطاء منح الى الجمعيات التبشيرية وتسهيل اعمالها) . ولنفس السبب يعمد الى التشاريع التي تحد من حرية السكان كبعض البنود التي جاءت في قانون اصول المحاكمات الجزائية وفي قانون العقوبات هذان القانونان اللذان وضعتهما قيادة الحملة العسكرية في العراق وغيرها من

(١) مشروع انماء الثروة الوطنية في العراق للدكتور يوسف عبود .

القوانين. وكذلك يحارب الحرية الديمقراطية وينشط الحركات المضرة. ولقد بحث هذا الموضوع بحثاً يغنينا عن التطويل. بحث في الصحف وفي الكتب. والتقدم الاجتماعي ذو خطر كخطر الصناعة والحركة الوطنية لدى الاستعمار الذي لا يرغب أن يقف حائل دون تحقيق اهدافه. فهو يسعى الى خفض مستوى المعيشة (كما فعل في الهند) وكما فعل في البلاد العربية ليسهل عليه الاستغلال والسيطرة، ويسعى الى تمكين الجهل والامراض والتفسخ الخلقي في البلد ليلهي الناس بمصائبهم عن مصيبته التي هي ام المصائب.

وقد تطرقنا لهذه النقاط لما للصناعة والحركة الوطنية والتقدم الاجتماعي من أثر على الزراعة كبير.

أما السياسة الاستعمارية الزراعية في البلد فتدور حول تهيئة مواد الخام لمصانع البلد المستعمر (بكسر الميم). وفعلا فقد انتبهت جمعية مزارعي القطن الى استثمار العراق في زراعة القطن لتكون مورداً اضافياً لتجهيز القطن الامبراطوري، فاستخدم الاخصائي بالقطن الكابتن روجر توماس خلال عهد الاحتلال لتنظيم زراعة القطن لكن نشوب الثورة العراقية وتبدل الاحوال الاقتصادية في العالم بعد ذلك الوقت جعلت للعراق مركزاً نفطياً واستراتيجياً وتجارياً مهماً فغزته الشركات الاجنبية كشركة اندروير (١) وشركة لنج والشركة الشرقية. ولما كان البلد العراقي بلداً زراعياً فقد اتجهت هذه الشركات الى استغلال ثرواته الزراعية المتمثلة بالحبوب والتمور، حيث ان معدل ما يصدره العراق سنوياً من الحبوب ٢٢٠،٠٠٠ طن أما

(١) ان مقدار الخسارة التي لحقت الخزينة منذ سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٥٠ تبلغ ٢٠٠،٠٠٠ ديناراً بسبب عدم دفع شركة اندروير الرسوم الاستهلاكية المترتبة على التمور التي تتسلمها من الملاكين.

التمور فتقدر حاصلاتها السنوية بـ ٣٠٠٫٠٠٠ طن وفي العراق قرابة (٣٥) مليون نخلة منها (١٦) مليون نخلة في شط العرب وحده . فاحتكرت هذه الشركات تجارة التمور والحبوب احتكاراً بشعاً شعر به الملاك والفلاح على حد سواء. فاصبح نظر الاستعمار من الناحية الزراعية مقتصراً على احتكار تجارة المحاصيل الزراعية حيث لم يكن في العراق مطمع زراعي خطير كالنفط أو كسوق أو كنقطة ستراتيجية . وبالاضافة الى ذلك فلقد تدخل الاستعمار كثيراً في امور الري عن طريق مؤسساته ومستشاريه فعرقل سير كثير من المشاريع الخطيرة كمشروع الحبانية وهو مشروع ضخم يصل بحيرة الحبانية بنهر الفرات بواسطة ترعة ومتى بلغ مستوى الماء فيها ٤٦ متراً فوق سطح البحر يبلغ حجم الماء فيها ، اذا تم انجاز المشروع ، زهاء (مليار متر مكعب) (١) . كما اهمل مشروع (ابي غريب) زمناً طويلاً لسخط الانكليز على قبائل زوبع، واضافة الى هذه السياسة تغلغلت الشركات الاستعمارية الى الاراضي الزراعية نفسها فاستغلتها (كشركة اللطيفية) ولارتباطنا مع الانكليز بمعاهدة ١٩٣٠ وعن طريق انضمامنا الى الكتلة الاسترليني ربط كل اقتصادنا بعجلة الاستعمار الامبراطوري فتوجهت سياستنا الزراعية من حيث الانتاج ومن حيث الخبراء ومن حيث استيراد الآلات والاسمدة والمواد الزراعية برغبات الاستعمار ومصالحه وبعد كل هذا ليس عجيباً اذا قلنا ان للاستعمار اليد الطولى في مشكلتنا الزراعية بصورة عامة وفي وجود الاقطاع بصورة خاصة .

---

(١) ولقد كان لشركة (بلفور بتي الانكليزية) الفضل الاكبر في عدم اكمال هذا المشروع وفي ابتلاع ملايين كثيرة من دنانير الخزينة العراقية بأسم هذا المشروع لانها الشركة المحتكرة تقريباً لاعمال الحفريات في العراق . وكذلك مشروع سد بخمة وغيرهما .

الصناعة والحالة الزراعية

ان علاقة الصناعة بالزراعة علاقة متينة جداً وبقدر ما تؤثر إحداهما في الاخرى تتأثر بها كذلك وكما أن الصناعة تنشط اذا نشطت الزراعة لأنها تخلق لها مورداً للخام من جهة انتاجها وتخلق لها سوقاً لزيادة مورد المزارع فكذلك تنشط الزراعة بنشاط الصناعة التي تفتح أبوابها لاستهلاك الانتاج الزراعي فتكون له اوسع سوق فتنقذه من حالة الكساد التي تصيبه خاصة في بلد مثل بلدنا ما زال يتبع الأساليب القديمة في الزراعة الأمر الذي يؤدي الى رداءة الانتاج والى تأخر تهيأته للبيع . فالحاصل الزراعي في العراق اذا ما صدر الى الخارج لا يصل السوق العالمي الا بعد مرور ما لا يقل عن شهرين من وصول محاصيل الدول الاخرى التي تنتجها مزارعها او التي تعتمد في زراعتها على الآلات الميكانيكية والأساليب الحديثة بالاضافة الى ضياع جزء كبير من ثمن المحاصيل الزراعية كاجور للنقل والسمسرة والكارك وغيرها . فالصناعة الوطنية من أهم عوامل تنشيط الزراعة في البلد كسوق رئيسية للمنتوج الزراعي المحلي وكمجهز للمواد الكيماوية من جهة وكتطوير لوسائل الانتاج الزراعي من الجهة الاخرى .

أن التعاون بين الزراعة والصناعة أمر لابد منه عند وضع تصميم أي مشروع اقتصادي ناجح ، فلقد نجحت زراعة الكتان من أجل الياف في العراق نجاحاً باهراً ولكنها أهملت لعدم وجود المعامل الخاصة لاستخراج الياف الكتان ونسجها . وقد كان نجاح تربية دود القز كبيراً في يعقوبة وفي

الرستمية حتى فاض المنتوج الخام من الحرير سنة ١٩٢٤ عن الحاجة المحلية، ولكن عدم تأسيس معمل لنسج الحرير سواء كان حكومياً أم أهلياً سبب اهمال تربية دود القز اهمالا كلياً. وتشكل صناعة السكر مثالا واضحاً للتعاون بين الصناعة والزراعة فهذه الصناعة تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة إذ تقدم لها الزراعة جميع المواد الأولية المحتوية على المادة السكرية بصورة جاهزة وتكون وظيفة المعمل فصل السكر عن أجزاء النبات الاخرى، اما الأجزاء الباقية من النبات كرؤوس البنجر السكري الفقيرة بالمادة السكرية واوراق البنجر السكري والفضلات التي تبقى بعد أخذ السكر منها فتستعمل أسمدة للارض المزروعة بنجراً بصورة مباشرة او غير مباشرة فاذا لم يستفد من هذه البقايا والفضلات في زراعتنا فان هذه الصناعة توسع تربية المواشي التي لا يستفاد من منتوجاتها اللحمية واللبنية فحسب بل من روثها كسماد يعاد الى الارض المزروعة للمحافظة على نسبة السكر في البنجر السكري او في قصب السكر.

وبالاضافة الى ما تقدم فان كثيراً من النباتات التي تظهر لنا عديمة النفع والجدوى مثل التبن والبردي والسوس (قشر الشلب) وحطب القطن يمكن أن تستعمل كمواد أولية لها قيمة عالية في صناعة الورق والكارتون، وقد استخرج في مصر من حطب القطن كثير من المواد الصناعية كالفحم والغليسرين والكحول وحامض الخليك والاسيتون والقطران وزيوت اخرى، كل هذا وغيره مما يسبب زيادة إيراد الارض وثراء المزارعين، كما أن إنشاء المصانع بالبلاد مما يجعل طلبات جديدة لمنتوجات الزراعية تسبب ارتفاع أثمانها ولا تتركها تحت رحمة المسعرين في البلاد الأجنبية. فعامل نسيج القطن في العراق ستحدث تطوراً كبيراً في زراعته من حيث الكيفية

وتجعلها زراعة مستقرة بعيدة عن التلاعب والمضاربات في الاسواق الخارجية وتخلق الصناعة عدا عن ذلك امكانيات كبيرة للتنوع الزراعي (١) .

ولضعف صناعتنا اضطر المزارع العراقي الى العزوف عن زراعة المحاصيل الزراعية المهمة كالقطن والسمسم والقنب والكتان وغيرها ، فلم تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالقطن حتى الحرب الماضية أكثر من (٣١٠) آلاف فدان واما حاصلات السمسم السنوية فتبلغ (١٠) آلاف طن وبذور الكتان لا يزيد انتاجها السنوي عن (٥٠٠) طن وهذه نسب ضئيلة جداً بالنسبة للعراق الزراعي الذي كانت عاصمته وحدها تضم أكثر من عدد سكانه الحاليين مع أن التوسع في زراعة مثل هذه المحاصيل التي تستهلك في المصانع في حالة ضمان السوق لها من العوامل الرئيسية في رقي مستوى معاش الفلاح وارتفاع مستوى المزارع وزيادة مورده واتساع افق الميدان الزراعي وليس هذا فحسب بل ان ضعف الصناعة في العراق جعل كثيراً من ثرواتنا الزراعية تذهب هباء خاصة الكرزات والفواكه الجافة في المنطقة الشمالية والفواكه التي اشتهر العراق بكثرتها وجودتها . . ولو ان هنالك صناعة وطنية قائمة على أساس الادراك العلمي الصحيح لحاجات المجتمع العراقي لأمكن الاستفادة بصورة واسعة من استخراج مختلف المواد من التمور والتبغ ، ولأمكن توسيع مساحة الغابات في العراق والتي تقدر الآن بسبعة ملايين دونم فقط عدا كونها غابات غير منظمة .

فالصناعة الوطنية بقدر ما تنمو وتتوسع يتوسع افق الزراعة ويتنوع انتاجها وتضمن لها السوق الكافي . وبتوسع الزراعة تكثر الطلبات على

---

(١) مشروع انماء الثروة الوطنية في العراق للدكتور يوسف عبود .

الفلاحين ، وترتفع قيمة قوة العمل ، فيرتفع باطراد مع ذلك مستوى حياة الفلاح . وتتحسن حالته الاجتماعية ، وبضمان السوق للانتاج الزراعي يرتفع ريع الارض ، فيرتفع لذلك مورد الفلاح الذي له حصة نسبية معينة من هذا الريع كما يرتفع مستوى الثروة الوطنيـة بنفس النسبة . وبتوسع الزراعة نتيجة لطلبات الصناعة الوطنية يزداد الانتاج الزراعي الذي هو جزء من الثروة الوطنية العامة . فينعكس أثر هذه الزيادة على المجتمع بأسره ، فتنعم البلاد بالرفاه والخير . اما اذا تدهورت الصناعة الى الدرك الذي فيه صناعتنا فتتقلص الزراعة بصورة عامة ، والزراعات الهامة بصورة خاصة ، ويقل ريع الاراضي ، وتهبط قيمة قوة العمل . وينتشر الفقر بين الاكثرية الساحقة من أبنـاء البلد كما هو الحال الآن في العراق حيث تنتشر البطالة بصورة فظيعة ويعم الفقر أكثرية السكان ويتوقف السوق التجاري .

لهذا كانت الدعوة الى تصنيع البـلد لا تقتصر على كون الصناعة ذات أثر فعال في تطور المجتمع كله بصورة عامة فحسب ، بل لعلاقتها بتطوير الزراعة أيضاً بصورة خاصة . اذ أن تطور الانتاج بجميع أصنافه هو الذي يؤدي الى تطوير المجتمع ، فلتطوير المجتمع يجب أن يبـدأ بتحطيم كل الاغلال الانتاجية القديمة واحلال أساليب تأتلف والوضع العالمي الحاضر وحاجة العراق .

الحركة الوطنية والحالة الزراعية

بينا في بداية البحث العلاقة التي تربط الاقطاعي بسيده الاستعمار ، ولنا من الثورة العراقية ، ومن مواقف الاقطاعيين في كل المناسبات شواهد عديدة على مدى تأييدهم للاجنبي وتعاونهم معه ضد أبناء بلادهم وان كنا قد رأينا مواقف وطنية لبعضهم فذلك لكون مصالحهم ضحيت على حساب مصالح الاقطاعيين الذين آزروا الاستعمار في البداية ، فهم بحركاتهم كانوا في الواقع كما يقول مؤلف (تطور العراق السياسي) « ثائرين ضد الاقطاعيين الذين سلبوهم اقطاعياتهم » أي ضد حلفاء الاستعمار أكثر منهم ثائرين ضد الاستعمار نفسه . فبقاء هذه القوة المناهضة للحركة الوطنية رابطة مصير قرابة نصف سكان العراق بسيطرتها أمر له خطورته الكبيرة . ولقد رأينا مراراً كيف أثار هؤلاء الاقطاعيون القلائل الاضطرابات في البلد أما بأوامر الأجنبي لتنفيذ مآرب من مآربه أو للمطالبة بامتياز ما فكانت أعمالهم من العراقيل المهمة في تطور العراق الحديث .

ولما كانوا أيضاً أعداء للديمقراطية والحكم الصالح فهم المعسكر الرجعي المتين الذي يقف حائلا دون القيام بأي عمل فيه خير للبلاد وقد بانت اعمالهم هذه في عدة مناسبات : في مقاومتهم لمشروع الدجيلة ومقاومتهم لمشروع بناء دور لاسكان الفلاحين الذي عزم على سن قانون لتحقيقه المرحوم نخامة حمدي الباجه جي حتى انني أعرف شخصياً ان الحكومة قررت إنشاء مستوصف ومدرسة ومركز شرطة في الطويرانية التابعة لسامراء وذلك منذ عدة سنوات إلا أن مقاومة الشيخ حالت دون ذلك فلم يتحقق للآن

أي شيء ، وكذلك قررت الحكومة إنشاء مدرسة في أبو صفه التابعة لناحية بلد فلاقى القرار نفس المصير ولنفس السبب . وهكذا نرى ان تأثير الاقطاعيين كالاخطبوط يمتد الى السياسة والمعارف والصحة والأمن فيعرقلها جميعاً ، فأصبح التخلص من الاقطاع في مقدمة أهداف الحركة الوطنية .

نعود الى الفلاح الذي يعمل في الزراعة ، والذي هو المنتج الحقيقي ، فهو من جهة وسيلة انتاج ووحدة اجتماعية له أثره في السياسة وفي الصحة العامة وفي الثقافة العامة وفي الحياة العامة . فاما كونه وسيلة انتاج فقد بحثنا هذه الناحية ، واما كونه وحدة اجتماعية ، فان المجتمع مجموعة أفراد ارتبطوا بعلائق اجتماعية معينة حتمتها اوضاع السكنى والمعاش والعلائق التاريخية ، فكل فرد في هذا المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به . فكيف بنصف أو أكثر من نصف المجتمع ؟

ان الفلاح من الناحية الاجتماعية يتحمل العبء الاكبر من الضغط الاجتماعي فهو الطبقة المنتجة المستغلة (بفتح اللام) والمحرومة من كل نعم الحياة ، فبطبيعتها طبقة ثورية ، ترتبط مصالحها بالتخلص من الاوضاع الاقطاعية والاستعمارية. ولقد أبدى الفلاحون من ضروب الوطنية والتضحية ما تعجز عن وصفه الاقلام ، ففي معارك الثورة العراقية المجيدة ، كان الفلاح وقودها ، وفي جميع المواقف التي وقفها الشعب العراقي مطالباً بحقوقه ومدافعاً عنها كان الفلاح العراقي شريك الطبقات الاخرى في كفاحها . . غير أن الاوضاع الاقطاعية التي ربطت مصير الفلاح بالاقطاعي حرمت البلاد جهود الفلاح الوطنية كما ان انهماك الفلاح العراقي بعمله المضني أبعده كثيراً عن المبادين الاجتماعية . وكذلك فان الامية والجهل المخيم على المجتمع العراقي عامة والفلاح بصورة خاصة حال دون تبلور الوعي الوطني عند فلاحينا .

فعليه من أجل تمكين فلاحينا من الوقوف بل الانضمام الى المسكر الوطني يستلزم زيادة وعيهم وافساح المجال لهم بتحطيم قيود الاقطاع وتحسين احوالهم المعاشية والاجتماعية ، وفي هذا قوة وطنية كبيرة تقف ضد كل عدو للتقدم والتحرر مما يعانيه العراق .

والحالة الزراعية كما بينا أيضاً تتأثر بالوضع العام في البلد تأثراً كبيراً ، وتحقيق الديمقراطية في البلد بنتيجة نمو الحركة الوطنية ، له كل الاثر على الحالة الزراعية خاصة من الاوجه التالية :

١ ـ ان نمو الديمقراطية يسهل الى حد كبير انهاء عهد الاقطاع والسير بالبلد قدماً في سلم التطور والتقدم .

٢ ـ ان نمو الديمقراطية من أهم العوامل التي تحبط المؤامرات والدسائس الرجعية والاستعمارية التي هي سند الاقطاع .

٣ ـ ان نمو الديمقراطية يزيد في تطوير العراق وتقدمه بصورة عامة ، وغير خاف ما لذلك من أثر في الحالة الزراعية .

٤ ـ ان نمو الديمقراطية يساعد على نبذ التشاريع التي هي في غير صالح الطبقة الفلاحية ويساعد على سن تشاريع جديدة في صالح هذه الطبقة .

٥ ـ ان نمو الديمقراطية يخلق المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنظم صفوف الفلاحين لتدافع عن حقوقهم وتنظم تعاونهم وتهيء الامكانيات لرفع مستواهم كالجمعيات التعاونية والنقابات والاحزاب .

ولقد اغفلنا لحد الآن النتيجة الخامسة (خاصة) لنمو الديمقراطية ، وكان اغفالها متعمداً لأهميتها .

كان الفلاحين كطبقة اجتماعية تعاني من صنوف الضغط الاجتماعي أبشعها واقساها ، ومن شروط العمل اتعسها كان عليها ان تقف ضد مستغليها من

الاقطاعيين بصفوف منظمة وتحت قيادات مدركة واعية ولا يمكن تحقيق ذلك من غير وجود الجمعيات والنقابات وحتى الاحزاب . لان المنظمات الاجتماعية وحدها هي التي تكفل تحقيق مثل هذه الامور . ولكن ما لمسناه خلال عمر العراق القصير هو العمل على ابعاد الطبقة الفلاحية عن التنظيم الاجتماعي في جميع مناحيه ، فحورب اي تنظيم من هذا النوع ، كما استغلت آراء الفلاحين لصالح الاقطاعيين في جميع الانتخابات التي جرت خلال فترة الحكم الوطني لكون الفلاحين لا يعرفون اي شيء عن الحالة الاجتماعية ، ولارتباط مصالحهم بالملاك فهو الذي ينوب عنهم بدون استشارتهم في التصويت للمرشح الذي يرتأيه ، بينما لو كان للفلاحين منظماتهم التي تشعرهم بأهمية الانتخابات وبأهمية الصوت الذي يعطونه للمرشح لكنا نرى الفلاح وقد بعث بمن يمثله ويمثل مصالحه الى مجلس النواب فيقف هؤلاء الممثلون حائلا دون اي تشريع لا يضمن مصلحة الفلاح ويقفون الى جانب التشاريع التي تضمن تلك المصلحة . ولكنا نرى منذ امد التشاريع التي تناقض قانون دعاوى العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع وغيرها من القوانين التي تضمن للملاك سيطرته على فلاحيه ، ولرأينا التشاريع التي تنقض هذه القوانين قد نفذت منذ زمن .

ومن جملة التنظيمات الاجتماعية التي هي نتيجة لوجود الحياة الديمقراطية (الجمعيات التعاونية) التي تضم الفلاحين المتعاونين للتخلص من استغلال الوسطاء أو المرابين أو الملاكين حسب صنف الجمعية ومهمتها (ولقد شرحت ذلك في كتابي مبادىء الحركة (التعاونية) ولقد شرع سنة ٩٤٤ قانون الجمعيات التعاونية رقم ٢٧ غير انه لم تتشكل منذ ذلك الحين الجمعيات التعاونية التي تستطيع الأخذ بيد الفلاح وتخليصه من كثير من القيود التي تغله ،

والى الوعي الذي يجب ان يتمتع به ، بالرغم من تأليف عدة جمعيات تعاونية استهلاكية في المدن وجمعيات زراعية (كالجمعية الهندية التعاونية) وجمعيات مشروع الدجيلة التعاونية بينما نجد في مصر مثلا ١٦٣٩ جمعية كان من أهم اغراضها اقراض اعضائها وتوريد لوازمهم الزراعية والعمل على رفع مستواهم الاجتماعي بما تقدمه لهم من خدمات وانني اعتقد جازماً ان اللوم اكثره في هذا الباب يقع على عاتق العناصر الوطنية التي لم تخرج عن نطاق الاقوال فتسعى الى الاتصال بالفلاحين وتوجيههم الى الحياة التعاونية وتسهيل أمر تشكيلهم لمثل هذه الجمعيات والانضمام اليها . فالجمعيات التعاونية بالاضافة الى الخدمات الاقتصادية التي تؤديها الى الفلاحين ، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية العامة التي تأخذ على عاتقها القيام بتملك وسائل الانتاج الزراعية كلها والقيام بدور الوسيط في بيع انتاج المزارع وشراء حاجياته وبالرغم من اداء هذه المهمات فالجمعيات التعاونية تقوم بخدمات اجتماعية كبيرة كبناء القرى العصرية والمستشفيات والمدارس وتيسير الحياة المدنية للفلاح كيما يتمتع بها وبثمارها وتجعل منه مواطناً يشعر بعلاقته الاجتماعية بالمجتمع الذي يعيش فيه وبالواجبات التي يتطلب منه انجازها والحقوق التي له وعليه الحصول عليها . كما ان الجمعيات التعاونية تفتح آفاقاً واسعة لزيادة الثروة الزراعية وترقية اساليبها ووسائلها وتطورها من حالتها البدائية الى حالة ارقى .

ومن هذا يظهر جلياً ان الحالة الزراعية نفسها تتأثر بالحالة السياسية كما تتأثر الحالة السياسية بالحالة الزراعية ، فلحل المشكلة الزراعية في العراق يلزم العمل لتحقيق الديمقراطية الشعبية ومكافحة الدسائس والمؤامرات الرجعية والاستعمارية وتمكين الفلاح من تأسيس المنظمات التي تهيؤه للتعاون وللمقاومة رغائب مستغليه .

الري والحالة الزراعية

تبلغ مساحة ارض العراق ٤٥٣٫٥٠٠ كيلو متر مربع الا ان خمس هذه الارض في الوقت الحاضر ، وعلى قدرة اسس الري الحالية ، يصلح للزراعة اي ما مقداره ٩٢٫٢٠٠ كيلومتر مربع غير أن مقدار ما يزرع فعلا في كل سنة لا يزيد على ١٥٫٠٠٠ كيلو متر مربع .

وقد جاء في كتاب (تطور الري في العراق) ما يلي :ـ ان مساحة العراق تبلغ حوالي ١٨١٫٤٠٠٫٠٠٠ مشارة منها ٤٨٫٤٠٠٫٠٠٠ مشارة صالحة للزراعة مقسمة كما يلي :ـ ١ ـ منطقة المطر وتشمل حوالي ١٫٦٤٠٫٠٠٠ مشارة منها ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ مشارة مزروعة زراعة بسيطة ٢ ـ منطقة الري القابلة للزراعة وتشغل حوالي ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ مشارة لا تدخل فيها أراضي المراعي الطبيعية الموجودة بين دجلة والفرات شمالي بغداد ولا تدخل فيها السهول الممتدة الى غرب الفرات . أما مقدار ما يزرع الآن من هذه المساحات فهو :ـ المزروع سيحاً ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ مشارة والمزروع بالمضخات ٣٫٦٨٠٫٠٠٠ مشارة فيكون المجموع ٨٫٨٠٠٫٠٠٠ مشارة ويكون الباقي من القسم غير المزروع والصالح للزراعة حوالي ٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ مشارة وذلك لاسباب ثلاثة :ـ

اولا :ـ ان الاقطاعيين في العراق أخذوا يتسابقون على التزام الاراضي الصالحة للزراعة لتوسيع ملكياتهم ، وان لم يرغبوا بزراعتها واستثمارها لهذا اصبح لدى كل اقطاعي أراضي مجمدة (بور) تزيد بكثير على الاراضي التي يستثمرها .

ثانياً :ـ ان بقاء الاوضاع والاساليب الزراعية القديمة على سيادتها في الحقل الزراعي أدى الى عدم قدرة الملاك المحافظة على امكانية الارض الانتاجيـة لذلك يضطر الزراع الى زراعة أقل من نصف الارض المستثمرة وترك النصف الآخر (بوراً) الى السنة القادمة ليستعيد قوته من تفسخات الحشائش والفضلات الحيوانية .

ثالثاً :ـ تطرق الاملاح الضارة الى الأراضي الصالحة للزراعـة وقدر هـذه الاملاح الدكتور فرانك ام ايتن بنحو الف مليون (بليون) طن وعلق عليها بقوله (ان سـهول العراق كزوجة لوط (١) قد استحالت الى قطعة من الاملاح . غير ان سكان العراق لايشبهون زوجة لوط من هذه الناحية لانهم لم ينظروا الى الوراء ولا حواليهم أوأمامهم ليشاهدوا نتائج أعمالهم) . وصيرورة قسم منها بحيرات وأهوار وذلك يعود الى الأسباب التالية :ـ

١ ـ (٢) « ان استواء الارض في جنوبي العراق يمنع تصريف مياه السقي بالسيح بالآلات الرافعة في كثير من الأراضي فتتراكم مياه الفيضان وتتبخر بتأثير الشمس والجفاف وهكذا تترك الاملاح على الارض فتجعل التربة قلوية مضرة بالمزروعات ويزيد حـدة مياه السقي نزيز الارض من ماء الأنهر والجداول الى الارض المجاورة .

٢ ـ توجد جداول خاصة لا سلطة لدائرة الري عليها وهي الجداول التي حفرها أصحاب الاراضي أو الناس الساكنين في تلك الأراضي وهذه الجداول تأخذ المياه في زمن الفيضان من الانهر وتصبها في المزارع ومنها ما يسبب

---

(١) لما هرب لوط أثناء تدمير مدينة السدوم مع زوجته التي استحالت الى عمود من الملح لأنها تنظر الى الوراء . (من التوراة)

(٢) عن العميد طه الهاشمي .

فيضان المياه على الأراضي المنخفضة فتقلبها الى اهوار ومستنقعات » .

٣ ـ (الكسرات في السداد) التي تضطر الحكومة الى القيام بها في مواسم الفيضان لتخفيف خطر الفيضان .

٤ ـ مزارع الشلب المحرومة من جداول لتصريف الماء عند تبديله .

٥ ـ قلة المبازل بصورة عامة .

معنى كل هذا ان (العشر) من مجموع مساحة العراق ، أو اقل من العشر الذي يزرع يتقلص يوماً أثر آخر بسبب ما ذكر وبسبب آخر هو سياسة الري التي لا تسير على خطة تضمن الاستفادة من مياه واراضي العراق . حيث ان العراق يعتمد في زراعته على مياه الانهر أكثر من مياه المطر ، لان المطر في العراق قليل بوجه عام حيث لا يسد حاجاته ، فيبلغ معدل المطر في العراق حوالي (١٦) بوصة في المنطقة الشمالية وحوالي (٨) بوصات في المنطقة الجنوبية و (١٠) بوصات في المنطقة الوسطى وان الاعتماد على المطر في المنطقتين الجنوبية والوسطى لا يغني ابداً ، ولا تبلغ مساحة الاراضي التي تعتمد في زراعتها على الامطار أكثر من ٣٧٢١٠ كيلو متر مربع وهي ما يعادل ثلث الأراضي الصالحة للزراعة حالياً ولا يفوتنا ان الزراعة على مياه الامطار تنحصر في زراعة (الديم) الحنطة والشعير فقط . لذلك يصبح أمر الاهتمام بالري وتنظيمه لسقي الاراضي الصالحة للزراعة محور العمل لزيادة مساحة الاراضي المزروعة وانقاذها من الفيضانات والاملاح فلا يمكن جعل هذه الأراضي قابلة للزراعة مالم ينظم الري تنظيماً فنياً صحيحاً وتوسع شبكة الترع والجداول والمبازل في الأراضي الصالحة للزراعة . وتقدر الأراضي الممكن اسقاؤها بمياه الانهر ـ عند اكمال مشاريع الري ـ باثني عشرة مليون هكتار للمشتوي فقط حسب تقدير السير ويلم ويدكوكس اما الأراضي

الصيفية فهي تتعلق كثيراً بكميات المياه الممكن خزنها في المستقبل في خزانات المياه فمشروع الحبانية ينتظر ان يجهز مساحة ٢٠٠ر٠٠٠ مشارة اضافية للرز أو ٤٠٠ر٠٠٠ مشارة اذ ازرعت بمزروعات صيفية اخرى بينما سيسمح كل من تصميم بخمة على الزاب الكبير وتصميم خزان قزلرباط على ديالى بتوسيع مشابه لما تقدم في الصيف على نهري دجلة وديالى .

ولقد كان العراق أشبه بشبكة من الانهار والجداول التي تقسم مياهه على مختلف أراضيه ، وذلك في عصر العباسيين ، وحتى في عصر البابليين . وما زالت آثار هذه الانهر ومجاريها موجودة وواضحة ، والفت بشأنها عدة تآليف اشهرها مؤلفات الاستاذ احمد نسيم سوسة ، ومن هذه الانهر (النهروان) الذي يسير من سامراء قاطعاً (العظيم) و (ديالى) حتى يصل الى الكوت والدجيل الذي يسقي أراضي الجزيرة بأجمعها ، ومشروع الثرثار في لواء بغداد وبنات الحسن (الكصاري) في لواء الديلم و (ام الطليان) في لواء كربلاء والحلة و (شهرزور) في السليمانية . لكن السياسة الاستعمارية التي سيطرت على شؤون العراق سيرت شؤون الري لخدمة الشيوخ الموالين لها ومقاومة الشيوخ والعشائر التي تناهضهم ، وابتزاز الاموال العراقية لخبرائهم ومستشاريهم وشركاتهم ، فلم توضع الخطة الصحيحة لارواء المساحات الشاسعة من الأراضي العراقية المحرومة من المياه .

وليست قلة الامطار وحدها هي التي تدعو الى الاهتمام بشؤون الري ولا كثرة تطرق الاملاح الى الاراضي ولا صيرورة قسم منها اهواراً ومستنقعات بل هذه جميعها يضاف اليها وهو المهم « قلة (١) المياه التي تجري في الانهر (في دجلة والفرات) في زمن هبوطها وعدم الاستفادة من المياه

(١) عن العميد طه الهاشمي .

الفائضة . ولا تستفيد المزروعات من الفيضان فائدة تذكر . لان الفيضان يبدأ في شهر آذار وينتهي في شهر نيسان اي ان الفيضان يكون متأخراً بالنظر الى موسم المزروعات الشتوية ومبكراً بالنظر الى موسم المزروعات الصيفية كالذرة والسمسم والقطن والارز التي تحتاج الى المياه اكثر من حاجة المزروعات الشتوية اليها لعدم نزول الامطار وشدة الحر بينما تكون مياه الفيضان قد انصبت في البحر وانسابت الى البحيرات والاهوار .

ويزيد الأمر اشكالا فتح الجداول والترع من قبل الاهالي دون انعام النظر في عاقبة الأمر فبينما تستفيد بعض الجداول والترع من المياه فتسقي المزروعات يرى غيرها قد انقطع عنها الماء فحرمت مزروعاتها منه ويرى الاختصاصيون ان كمية المياه التي تفيض في دجلة والفرات تكفي لسقي ٢٩٫٩٤٨ كيلو متر مربع اي (١١٫٩٧٩٫٢٠٠) مشارة من المزروعات الشتوية و (٤٫٠٠٧) كيلو متر مربع اي (١٫٦٠٣٫٢٠٠) مشارة من الارز وهو من المزروعات الصيفية و (١٢٫٥٤٦) كيلو متر مربع اي (٥٫٠١٨٫٤٠٠) مشارة من المزروعات الصيفية الاخرى كالذرة والسمسم والقطن وهذا لا يتم الا اذا تم خزن المياه الفائضة في الخزانات واحتفظ بها لصبها في الانهر متى شح الماء » .

فمشكلة الري في العراق لا يمكن ان تحقق الغاية المرجوة منها ما لم تتجه لتحقيق الامور التالية :

١ ـ زيادة المساحة المزروعة من الأراضي في العراق بفتح الجداول والمشاريع ورفع مستوى ارتفاع المياه فيها .

٢ ـ خزن مياه الفيضان والامطار للاستفادة منها عند الحاجة باقامة الخزانات الكافية .

٣ ـ الاهتمام بتصريف المياه الزائدة من الأراضي وانقاذ هذه الاراضي من الاملاح بواسطة شق المبازل والاكثار منها .

القبائل الرحالة والحالة الزراعية

يقدر عدد العشائر الرحالة بـ (٤٥٠,٠٠٠ ـ ٥٠٠,٠٠٠) أي ما يعادل عشر مجموع سكان العراق . وهـذه العشائر تعيش بحالة البداوة ، أي بحالة بدائية ، ترعى الأبل والماشية وتعيش على نتاجها . ولا تؤدي فائدة للبلاد تعوض عن الخسائر الناجمة عن وجودها بحالتها الحاضرة لتهديدها الأمن ومنافستها للفلاحين على مياههم ولقد ذكر الاستاذ علي الشرقي عند تقديمه كتاب البادية لمؤلفه عبدالجبار الراوي (ذكر بعض الباحثين عن أقـدم عصور التاريخ في العراق ان نزاعاً تاريخياً كان ولا يزال على حدود العراق المتصلة بالبادية بين الفلاح والراعي على مياه الفرات وحاجته الزراعية فالفلاح العراقي يريد تنظيم الري وترتيب السقي ، والراعي العربي يريد أن تنكسر السدود وتغور متون الأنهر ليفلت الماء فيكثر العشب في البادية العراقية) . ولهذا أصبح أمر الاهتمام بالقبائل البدوية من الامور الهامة ، وأهم من هذا السبب ان عشر السكان نسبة كبيرة كقوة انتاجية و كقوة اجتماعية لها وزنها وقيمتها ، وبقاؤهـا على ما هي عليه من حال بدائي خسارة كبيرة الى العراق يجب أن يعمل على تلافيها ، كما يجب عليه التخلص من اعمـال الغزو والنهب والمنازعات التي تقوم بها القبائل البدوية . اما كيفية تمدين العشائر الرحل من جهة ، والى أي جهة يجب أن يوجهوا لتمدينهم ، فهذان أمران أغنانا عنهما علماء الاجتماع حيث أثبتوا علمياً ان تطور القبائل البدوية يتم بانتقالهم الى الحياة الزراعية . ولهذا فأمامنا إذن مشكلة نقل هذه القبائل من المحيط البدائي الى المحيط الزراعي . وان انتقال (٥٠٠,٠٠٠) من السكان من حالة

العدم الى حالة الوجود بالنسبه لبلد مثل العراق بقلة نفوسه وسعة أراضيه أمر مهم جداً . فزيادة هذا العدد الكبير الى الأيدي العاملة في الحقل الزراعي اذا ما استثمر الاستثمار القائم على أساس من العلم والواقع سيدر الخير العميم على البلاد كما يوفر لمدبن البدو جهوداً كبيرة تبذل الآن لمكافحة الأعمال المهددة للامن والتي يقومون بها اما كيفية تمدين البدو فلا اعتقد ان ما ذهب اليه مؤلفو كتاب الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في العراق بشأنه صحيحاً . حيث رأوا ان اقطاع الاراضي لمشايخ القبائل البدوية يؤدي الى توطينهم واسكانهم . لاننا رأينا ان اقطاع مشايخ شمر الاراضي وقيامهم باستثمارها لم يؤد الى استيطان شمر وهي أكبر العشائر ، كما أن جميع العشائر التي تمتهن الزراعة هي جزء من العشائر الرحالة ، فلم يؤثر استيطان جزء منها التأثير الكلي على الجزء الآخر . ولهذا فاني أرى عكس ذلك تماماً . . . أرى من الضروري الأخذ بمبدأ ربطهم بالمجتمع بتنظيم المؤسسات الرسمية اللازمة، التي تأخذ على عاتقها تنظيم المدارس السيارة والمستوصفات السيارة الكافية والأعمال التجارية المتنقلة وحتى المحاكم ، وأكثر من هذا خطورة ، وهو المهم بنظري ، الاهتمام بمشاريع الري في البادية العراقية التي هي مجال تنقل القبائل الرحالة وذلك بتنظيم مخازن لمياه الفيضان من النهرين ومياه الامطار وتنظيم صرفها وزيادة عدد الآبار الارتوازية واعتبارها ملكاً للدولة واستخدام هذه الآبار للزرع ، فمتى ما زرعت البادية ، فسيضطر البدوي بحكم الضرورة الى اختيار الزراعة على ترك العراق الذي يرتبط بعشائره وأهليه بروابط وعلاقات يقدسها الاعرابي وعندئذ تقطع الاراضي على أساس العمل لا على أساس تراس القبائل ، لاننا لا نريد بنقل البدوي من حالته البدائية الى الحالة الزراعية زيادة نفوذ الاقطاعيين وانما نهدف الى زيادة خيرات العراق

القرية العراقية

ان البحث في المشكلة الزراعية يجرنا حتماً الى ان نتطلع الى تلك المجموعات التي يسكنها قرابة ثلثي سكان العراق ، يعيشون وحيواناتهم تحت حصر (بواري) يأنف أكثر الناس تأخراً العيش فيها ، وجميع هذه المجموعات لا أثر فيها للمؤسسات الحكومية التي تقوم بتثقيف سكانها أو العناية بأحوالهم الصحية والاجتماعية الاخرى ، كما لا تقع عيناك على أي فرد من أبناء هذه المجموعات وقد حصل على لباس يكسي عورته أو على غذاء يفي حاجته .

ان هذه المجموعات من الاكواخ الحقيرة التي فرض على خيرة مواطنينا السكنى فيها هي ما اصطلح على تسميتها (بالقرى) ومفردها (قرية) . وهذه القرية اذا ما ذكرنا اسمها تراءت لنا الآلام والمآسي بابشع صورها متمثلة

وامكانياته الانتاجية والى القضاء على آثار القرون الاولى المتبقية في مختلف مناحيه . . ولقد ذكر الاستاذ عبدالجبار الراوي هذه الناحية في كتابه (البادية) حيث قال : « ان قلة الآبار وبعد بعضها عن بعض بمسافات كبيرة هو العامل الاول في صدوف البدو عن الزراعة في مختلف أنحاء البادية ، خاصة وأن البدو سدت - تقريباً - بوجوههم أبواب الغزو و (الخاوه) وتعذرت الصرفة نتيجة لسيطرة الحكومة وتطور المجتمع ، فاذا رأى البدوي بعينيه الثمار التي يجنيها من الزراعة ولمس بيده خيراتها ومبرراتها فلا يلبث أن تشتاق اليها نفسه » . ولهذا نرى أن من الضروري توفير المياه في البداية ، لأن توفيرها هو العامل الاول في توجيه البدو الى الزراعة .

بحياة الالوف من العراقيين . فلا غرابة إذاً ان تستأثر القرية العراقية باهتمام بعض مفكرينا من كتاب وسياسيين ، يكرسون بعض جهدهم لاصلاح القرية العراقية وانقاذها من وضعها المزري الحالي وتقريب بعض الوسائل المدنية اليها .

ان أمر اصلاح القرية العراقية ليس بالأمر اليسير الذي يمكن ان يوصف ارتجالاً وترسم خطته اعتباطاً ، وأن أمر اصلاح القرية العراقية لا يمكن ان يعتبر أمراً قائماً بذاته ، منفصلاً عن المشكلة الزراعية أو مشكلة الفلاح . فالقرية العراقية مسكن الفلاح وعلى قدر ما يتمتع به الفلاح من الامكانيات يمكن ان تظهر القرية بثوب اكثر بعداً عن القبح الذي يتمثل بثوبها الحالي ، اذ ليس معقولاً ان يستغني الفلاح عن ولده فيرسله الى مدارس الدولة وهو بالرغم من استغلاله لجميع عائلته لا يستطيع ان يحصل على مايسد حاجة عائلته . كما ليس يعقل ان يبني الفلاح داراً عصرية وهو في أشد حالات العجز من ان يبني ابسط انواع الاكواخ ، والذي لا يعقل اكثر ان يتخلص هذا الفلاح من الامراض المتنوعة بمجرد مجيئه الى المستشفى وهو يعيش في ظروف معاشية تفرضها طبيعة عمله وطبيعة ارتباطه بالملاك والارض ، ظروف تحيطه بالامراض من كل جانب وفي كل آن . ولابد اذا للشخص الجاهل والمحتاج من ان يألف الخرافات والشعوذة ويعيش في جو مشبع بالاباطيل .

هذه هي حقيقة قصة القرية العراقية ، وسبب وقوع حوادث هذه القصة يعود لما سردناه في فصول هذا الكراس ، فأمر اصلاح القرية العراقية اذا لا يلتزم بحثه حكما طالب المجمع العراقي (آلاف الكلمات !!) لانه نتيجة للمشكلة الزراعية القائمة ولا يمكن حل مشكلة القرية العراقية إلا بحل المشكلة الزراعية . . ولكن مما يؤسف له ان يغفل بعض المفكرين عندنا هذه

النواحي ، فلا يعيرون الاقطاع ولا الاستثمار ولا الظروف الاجتماعية أي اهتمام عندما يبحثون مشكلة القرية العراقية ، ويجيئون بآراء وحلول مبعثها الخيال في الغالب أو الرغبات الطوباوية التي لا تستند على شيء من الواقع . فمنهم من يطالب بانشاء القرى العصرية كحل نهائي ويعنى بالقرى العصرية بناء مجموعة دور فيها مستوصف ومدرسة وسينما الخ . . . وقات هؤلاء ان الفلاح العراقي بحالته الحاضرة لا يمكن ان يشعر بالراحة من سكنى (القصور) ويفضل عليها الاكواخ ، كما يفضل الدجل والشعوذة على المستشفيات والمعالجات الطبية ويرى في المدارس عفريتاً يسلب منه أحد مساعديه في العمل ... مثل هذا الرأي لاصلاح حال القرية العراقية رأي لاشك بعيد كل البعد عما تستلزمه حالة القرية في العراق . اما الحل الوحيد الذي يمكن ان يحقق حلم المطالبين باصلاح القرية هو حل المشكلة الزراعية وتمكين الفلاح العراقي من ان يحصل على مورد يمكنه من تحسين مسكنه والاستغناء عن اطفاله في استخدامهم في العمل الزراعي لارسالهم الى المدارس ويمكنه كذلك من بناء الحضائر الخاصة لحيواناته وبناء الدور المنتظمة لسكناه ، والتفرغ للاهتمام بحالة الصحية وتنظيم شؤونه .

وان القول بأن اصلاح القرية يتعلق تعلقاً كلياً بحل المشكلة الزراعية لا يعني مطلقاً القول باغفال جميع الاصلاحات الممكن ادخالها على القرى العراقية والتي تتناسب مع الامكانيات الحالية وعدم تقديم الخدمات الضرورية لتقريب الفلاح الى حياة البشر ، ولكن نعني ان الحل الجذري انما يتعلق بحل مشكلة الفلاح حلاً جذرياً بانقاذه من المرابين والملاكين ومن جميع ما يعانيه ، ومع هذا فان في الامكان بل من الضروري القيام ببعض المنشآت والمؤسسات التي تأخذ بيد الفلاحين الى ما يحسن حالهم بعض الشيء ويخفف بعض ما يعانونه

من مساوىء الحياة التي يعيشون بها . فن الامور الضرورية مثلاً تعميم المستوصفات وحتى المستوصفات السيارة في جميع مجاميع سكنى الفلاحين وكذلك المدارس على أساس تقديم خدماتها بصورة مجانية ، وان يكون القائمون بأعمال مثل هـذه المؤسسات اناس اخصائيون بحياة الفلاحين وأساليب عملهم وطرق معاشرتهم لامكان تقديم الخدمات اللازمة لهم وتحبيب الاستفادة من هذه المؤسسات الى نفوسهم وتخصيص الملابس والأكل لطلاب مدارس القرى مجاناً كي يشعر الفلاح بالفائدة المادية المباشرة التي يجنيها من مثل هذه المؤسسات .

واني لاستغرب جداً الاكثار من مثل هذه المطاليب في وضع ما زالت فيه غالبية المدن العراقيـة محرومة مما تطالب بوجوده في القرى ، وان ما تستوجب وجوده الحالة الملحة لا بالنسبة لمصلحة الفلاحين (المهملين ! !) بل بالنسبة لمصلحة الحكومة التي لاتهتم إلا (بالضرائب) وما شاكلها اقول حتى هـذا لا وجود له ، فغالبية القرى العراقيـة لا يوجد فيها مخافر للشرطة ولا مراكز للاستهلاك مما يزيد في شقاء وبؤس الفلاحين حيث تزداد حوادث الاجرام على مختلف انواعها ويمكن الاقطاعيين من بسط نفوذهم بشكل يخالف الانظمة والقوانين على هؤلاء الفلاحين .

وهكذا يظهر وجه ثان لمشكلة القرية العراقية هو ان القرية العراقية تتصل بالمشكلة الزراعية من جهة وتتصل كذلك بطبيعة الوضع الاجتماعي القائم وما يؤديه من خدمات للمجموع ومدى اهتمامه وارتباطه به من جهة اخرى . فليست القرى وحدها بل كل مواطن له حقوق على حكومته يجب ان تحقق له منها مساواته مع غيره لا في النصوص القانونية بل في جعل هذه

المساواة شيئاً ملموساً ليتمتع المواطن به حقاً وان تكون الحرية الممنوحة للمواطنين حرية تكفل للاكثرية الساحقة العيش برفاه ورخاء لا ان تكفل لجزء ضئيل من الناس ان ينعموا على حساب الاكثرية الساحقة وبعد هذه الالمامة البسيطة وبعدما تقدم من بحث لمختلف وجوه المشكلة الزراعية يتبان لنا بأن تحقيق .وجود الامور التالية هو ما يمكن ان يكون أساساً لبناء القرية العراقية .

١ ـ زيادة دخل الفلاح العراقي .

٢ ـ مساواة الفلاح مع بقية المواطنين عملياً .

٣ ـ اسداء الخدمات الاجتماعية بمختلف انواعها مجاناً للفلاحين .

وان أمر تحقيق هذه الامور بالطبع لا يمكن ان يجيء من تلقاء نفسه لان هذه الامور هي ظواهر النظام الاقتصادي القائم ولطبيعة تركيب المجتمع الحالي . لكنه كما قلنا من الواجب ان لا ننتظر تحقيق القرية المثالية التي يتطلع اليها بعض (المصلحين) عندما نترك جميع ما نستطيع ادخاله من التحسينات على القرى العراقية ورفع مستواها نسبياً وجعل سكانها اقرب الى حياة البشر منهم الى حياة الحيوان التي يحيونها الآن محرومين من جميع مباهج ونعم الحياة .

التشكيلات الحكومية

إن اية مشكلة اجتماعية لا يمكن ان يكون حولها رأياً صحيحاً ، كما لا يمكن دراستها دراسة قريبة من الكمال ، ما لم تدرس مع كافة المشاكل التي تؤثر فيها وتتأثر بها ، لان اية مشكلة اجتماعية تتناسب ضعفاً أو شدة مع التوجيه العام لما يتعلق بتلك المشكلة والادارة التي ترتبط بها ، ولهذا رأيت من الواجب قبل انهاء الموضوع التطرق الى مديرية الزراعة العامة خاصة والى بقية مؤسساتنا الزراعية بصورة عامة . وبعض النقاط التي ارى ضرورة التطرق اليها .

الغرف الزراعية

في العراق بعض المؤسسات الحكومية الزراعية ، منها المدارس الريفية ومدرسة الزراعة ومديرية الزراعة العامة كما تكون حديثاً بعض المنظمات الزراعية كغرف الزراعة التي تضم كل منها ملاكي المنطقة التي تنحصر بها اعمال تلك الغرف ومع اعترافنا باهمية مثل هذه الغرف الزراعية للنشر الوعي الزراعي الصحيح وتنظيم الامور الزراعية التي تخص اعضاء هذه الغرف فاننا نرى نقصاً بارزاً في هذه الغرف هو اقتصارها على كبار الملاكين فقط وعدم شمولها كافة المزارعين وكذلك نقصاً آخر هو ان هذه الغرف غير شاملة لجميع انحاء العراق مما يحول دون تعميم نشاطها .

المدارس الريفية

اما فيما يتعلق بالمدارس الريفية فالواقع انها اسست لاغراض تختلف تمام

الاختلاف عما يجنيه خريجوها منها ، فان هذه المدارس تؤسس أو بالاحرى اسست لغرضين :-

١ - تهيئة عمال زراعيين موجهين توجيهاً حديثاً يمكنهم من رفع مستوى زراعتنا بقيامهم بالاعمال الزراعية مباشرة . ولكن مدارسنا الريفية لم تخرج لنا لحد الآن مثل هؤلاء العمال الزراعيين لأن مناهجها لا تتفق وما يجب أن تقوم عليه مناهج مدارس عليها مثل هذه المهمة ولأن الوضع في العراق ما زال متأخراً لدرجة لا يكفل لخريجي مثل هذه المدارس العمل في الزراعة (١) .

٢ - تهيئة بعض خريجي هذه المدارس لمدارس زراعية أرقى للتخصص في شؤون الزراعة وتجهيز البلد بالمرشدين الزراعيين والمراقبين وعلماء النبات والحشرات ، ولكن الحقيقة (المرة !) هي أن البلد محروم من مثل هذه المعاهد الحيوية كحرمانه من كثير من المعاهد الحيوية الاخرى .

مدرسة الزراعة

أما فيما يتعلق بالمدارس الزراعية فليس لدينا (والحمد لله) غير مدرسة واحدة من هذه المدارس التي نحن أحوج لها من الوفود والزيارات والمؤتمرات . ولو ان هذه المدرسة قامت على اسس صحيحة لأدت بعض الفوائد المرتجاة من تأسيسها لكنها أشبه شيء (بمدارس الصناعة) عندنا ، حيث لا يصلح خريجوها إلا لوظيفة (مدرس أعمال يدوية) . ولا حاجة هنا للاستفاضة في نقص هذه المدارس التي لا يختلف نقصها عن المدارس الريفية الآنفة الذكر .

---

(١) نرى ان وزارة المعارف عينت أكثر خريجي المدارس الريفية معلمين في مدارس الاقضية والنواحي لتعليم الحساب والقراءة .

مديرية الزراعة العامة (١)

في العراق مديرية تابعة لوزارة الاقتصاد هي : (مديرية الزراعة العامة) وتضم شعبة وقاية النبات وشعباً واقساماً ادارية وحسابية وحقولا اختبارية وملاحظية التبوغ وبعض الشعب الاخرى .

أما شعبة وقاية النبات فتتكون من مديرية مكافحة الجراد وقسم الحشرات ولهذه الشعبة مدير اخصائي ومساعدان اخصائيان بعلم الحشرات ومساعدان للادارة الاقليمية مع عدد من المراقبين والسعاة ولها فروع في كافة انحاء القطر ومراكز في بغداد والبصرة والموصل لفحص النباتات الواردة من الخارج وان من واجبات مديرية وقاية النبات القيام بالابحاث والاختبارات الفنية عن حياة انواع الحشرات وطرق مكافحتها وكذلك بعض الامراض النباتية وتشمل اعمال هذه الشعبة كذلك مكافحة الحيوانات المضرة كالخنازير والجرذان وغيرها .

والشيء الذي يجب الالتفات اليه في هذه الشعبة هو قلة الاخصائيين فيها وضعف معلومات بعض المرشدين والمراقبين الزراعيين الذي يعملون ضمن نطاق عملها وضيق نطاق اعمالها فانها بالرغم مما تعلن عنه من اعمال فكثيراً ما فتكت بالمزروعات العراقية مختلف انواع الحشرات وخاصة الجراد وليس بعيداً ما احدثه خلال سنة ١٩٤٥ ، ورغم الحاجة الملحة لاهتمام هذه الشعبة برفع مستوى موظفيها الاخصائيين وتهيئة اخصائيين جدداً فانها في غالبية دوراتها التدريبية لم تخرج سوى عدد جد ضئيل لا يستحق الذكر من المساعدين والمراقبين .

---

(١) اعتمدت على دليل المملكة العراقية عند كتابة هذا الموضوع .

وإذا ما جئنا لشعبة التبغ التي تأسست سنة ١٩٣٠ بغية ادخال بعض التحسينات في زراعة التبغ العراقي ، وهو من المحاصيل الزراعية الرئيسية بالنسبة للعراق . فلقد نشطت بعض الشيء في بدء تكوينها والحق بها عدة مزارع تجريبية ووزعت كميات كبيرة من البذور على المزارعين لتحسين نوع التبغ الذي يزرع في العراق ولكن مما يؤسف له ان هذه الشعبة اخذت تتدهور في انجاز الاغراض التي اسست من اجلها ولعل لمشروع انحصار التبغ (المبتور) الأثر المباشر في عرقلة النشاط الذي بذل لتحسين نوعية التبوغ العراقية .

ومن بين الشعب المهمة في مديرية الزراعة شعبة الصناعات النباتية التي تشكلت سنة ١٩٣٢ للبحث عن الطريقة التي يمكن الاستفادة بواسطتها من المحاصيل والمغلات الزراعية التي تذهب هدراً بمناسبة هبوط الاسعار وعدم رغبة الاسواق الخارجية في شرائها ، لكن اعمال هذه الشعبة لم تظهر للعيان وربما حصر نطاق عملها ضمن تقاريرها واعمالها التجريبية وقد الغيت سنة ثم اعيد تشكيلها مجدداً . والذي يبحث موضوع الصناعات النباتية ، يجد ان الاهتمام بهذه الناحية في مقدمة الاعمال التي يلزم الاهتمام بها لرفع مستوى الزراعة . ففي العراق من الامكانيات ما يمكن معها القيام بشتى الاعمال الصناعية التي تكون خير سوق لزراعتنا كما تكون خير مصدر ثروة لبلدنا ولقد ثبت من اعمال بعض المشاريع الوطنية كشركة الزيوت النباتية ومعمل البيرة وغيرها مما يدل على ان مثل هذه المشاريع مضمون نجاحها اولا وانها عامل مهم في تطور زراعتنا وتوسيعها . ومن الشعب المهمة في مديرية الزراعة شعبة الارشاد الزراعي ، والغرض من احداث هذه الشعبة هو اطلاع المزارعين على ما وصل اليه الفن الزراعي وعلى ما توصلت اليه تجارب الحقول

الزراعية في العراق بتوزيع الحبوب والنشرات واعطاء المعلومات والارشادات اللازمة للزارعين بصورة عملية غير ان هـذه الشعبة لا تختلف عن الشعب الاخرى في حاجتها الماسة للعدد الكافي من الموظفين الاخصائيين والادوات واللوازم المساعدة لموظفيها على القيام بواجباتهم الملقاة على عواتقهم . وعدا ما ذكرنا من شعب مديرية الزراعـة العامة فلا يوجد شعب مهمة لها علاقة بتحسين الاحوال الزراعية ولـكن الظاهر ان هـذه المديرية ما زالت غير مستوفية لشروط انجاز ما يترتب عليها انجازه بالنسبة لحاجة العراق ، وسبب هذا يعود بالدرجة الاولى للتأخر العام الذي يعانيه العراق ولكون التشكيلات الحكومية غير قائمة على أساس الادراك الصحيح لحاجيات العراق ، وكذلك ما يخصص لهذه المديرية من مخصصات ضئيلة لا تفي بالاغراض التي تروم القيام بها لنفس السبب المار ولا اعتقد ان اصلاح هذه المديرية بالشكل الذي يمكنها من القيام بواجباتها على الوجه الصحيح من الامور الممكنة لـكنه مع ذلك يجب ان لا يتسرب الى نفوسنا اليأس فنعزف نهائياً عن المطالبـة بتوسيعها واصلاحها وتجهيزها بما تحتاج من اخصائيين ومراقبين وزيادة مخصصاتها وتوسيع نطاق اعمالها . لأن للدوائر الحكومية والمنشآت الرسمية الأثر الفعال لا في تنشيط الزراعة وتحسينها وتوسعها بل في كل مرفق من المرافق العامة ، حيث ان الدوائر الحكومية فيما اذا وجهت التوجيه الصحيح وهيئت لها الامكانيات اللازمـة فهي اقدر بكثير من الافراد أو الجماعات الاهليـة من انجاز المهام التي يجب عليها انجازها لما تتمتع به من صلاحيات وما تملكه من امكانيات . وعليه فمن الامور الضرورية عند بحث ناحية من نواحي المجتمع بحث أمر الجهة الحكومية التي لها اتصالا مباشراً بتلك الناحية ودراسة نواقصها وما تستلزمه من اصلاح .

الخاتمة

لقد كثر التباكي على حالة الفلاح العراقي . وتعددت الآراء الاصلاحية التي تدعو الى حل مشكلة الفلاح ، كما كثرت الآراء وطال الجدل حول كافة مشاكلنا الوطنية ، وتركزت أكثر الدعوات حول مشكلة الفلاح بضرورة تقسيم الأراضي على الفلاحين وانقاذهم من المتصرفين بها .

غير ان اكثر تلك الدعوات والآراء كانت تنبعث عن العواطف اكثر مما تنبعث عن دراسة الوضع العام الذي يمر به العراق ، ولهذا السبب حشرت في هذا البحث حشراً ، خلافاً للدراسة الجامعية ، كما له علاقة بالمشكلة الزراعية واضطررت الى الايجاز لقلة المصادر وخاصة الاحصائيات اللازمة . كما بسطت الموضوع ليكون مفهوماً لدى الطبقات الشعبية . ويظهر من سير هذا البحث ان المشكلة الزراعية منبعثة من الاسلوب الاقطاعي ، وهو الاسلوب السائد في زراعتنا ولكن هناك عوامل عديدة تزيد في حدة هذه المشكلة وتعقدها ، خاصة مشكلة اري والاستعمار وفقدان الديمقراطية والتأخر العام ، ولهذا فحل المشكلة الزراعية يستلزم الكفاح لحل جميع هذه المشاكل بصورة جذرية ويجب ان لا تكون الحلول ناقصة مبتورة كمشروع الدجيلة الذي امتدت اليه اصابع بعض الاقطاعيين والذي ما زال يتأثر بالوضع القائم في العراق ، كما يجب ازلا تكون الحلول اتية كمشروعي ابو غريب والحويجة حيث استحوذ الاقطاعيون على جميع اراضي المشروعين .

ويمكن لكل مواطن ان يضع حجراً في بناء زراعة شعبية وطنية على انقاض الزراعة الاقطاعيه الحالية ، اذا ما ساهم كل منا بما يستطيع من مجهود

كسامي وكمالي وكستهلك . ولكن الشيء الذي نلمسه هو انصراف المعنيين بالشؤون العامة الى النواحي السياسية الصرفة مهملين النواحي الاجتماعية والاقتصادية كأنها منفصلة عن الناحية السياسية .

ففي امكان الذين ينادون بالاصلاح وكثير منهم من ذوي الامكانيات المالية في امكان هؤلاء القيام بالمشاريع الزراعية التي تعتمد على الاساليب الحديثة كما ان في امكانهم انشاء الشركات للصناعات الزراعية وللحلول محل الشركات الاجنبية المحتكرة لتجارة منتوجاتنا الزراعية . كما ان في امكان كل مواطن مدرك الاتصال بالفلاحين ومساعدتهم على تكوين الجمعيات التعاونية والنقابات التي تلعب دوراً خطيراً في المعركة القائمة بين دعاة الاصلاح ودعاة الرجعية حول المشكلة الزراعية ، لهذا يجب علينا ان لا نكتفي بمطالبة الحكومة بحل مشاكلنا الوطنية وان كان النضال السياسي اكثر فعالية من النضالين الاقتصادي والاجتماعي ، وانما علينا ان نساهم فعلياً (اذا كنا مخلصين في دعاتنا الاصلاحية) في كل فلس ندخره وفي كل فرصة تسنح لنا لتحقيق ما نتمكن من تحقيقه من الأعمال والمشاريع وخلق الوعي ، لأن كل عمل نقوم به في اي جانب من جوانب الحياة ينعكس مفعوله في الجوانب الاخرى .

وفي الختام اطلب معذرة القراء عن النقص الذي يجدونه في هذا المجهود الضئيل الذي اقدمه لحضراتهم بغية دراسة أهم المشاكل الوطنية التي طال أمد شكوانا منها .

مطبعة الهلال ـ بغداد

ضحية المكايد

أو المصلح السجين

للاستاذ نور الدين داود

عرف الاستاذ نورالدين داود بجرأته الوطنية وقد تعرض من جراء ذلك الى محنة انزلته غياهب السجون ثم افرج عنه .

وقد أوحى ظلام السجون الى الاستاذ نور الدين كتابة قصة رائعة تمثل الصراع بين حاملي لواء الوطنية وبين أعدائهم من المستعمرين وأذنابهم وهي قصة تتمثل في كل مكان يشتد فيها ضغط الاستعمار الذي يخلق فئة من الأذناب تستحل أكل السحت لأشباع غرائزها الدنيئة .

وفي هذه القصة صور من صور البطولة والوطنية قلما نجدها في القصص المتبذلة التي غزت أسواقنا .

انها دروس في الوطنية وكفى . . .

١١٢ صفحة بحجم كتب الجيب ثمن النسخة درهم واحد

يصدر قريبا

أوسكار وايلد

بقلم : عبد الوهاب الأمين

ڤرمودا

آخر معارك الصين

بقلم : سليم طه التكريتي

رودلفهس

مترجم عن الانكليزية

واحدة في الطريق

بقلم : مجيب مسوده

فهرس منشورات دار البصري

فلس	
٥٠	مغامرات جاسوس ـ للدكتور جابر عمر
٥٠	اسرار الانقلاب السوري ـ للمحامي سليم طه التكريتي
٥٠	ضحية المكايد ـ للاستاذ نور الدين داود
٥٠	ابو نؤاس ـ للأديب دعبل
٢٥	الملك الأسير (قصة ملك البلجيك) للمحامي سليم طه التكريتي
٥٠	الصلاة وطرق التقدم الثلاثة ـ لمولانا محمد علي
٥٠	عمر العظيم ـ لمولانا محمد علي
٣٠	الحرب العظمى الثانية ـ للمحامي سليم طه التكريتي صدر منه حتى الآن ١٥ جزء ثمن الجزء ٣٠ فلساً
٣٠٠	المارشال رومل (مجلد كامل) ترجمة سليم طه التكريتي
٥٠	لورنس المغامر الانكليزي الشهير ـ ترجمة عبدالمنعم الشعار
٥٠	الحرب في كوريا ـ للمحامي سليم طه التكريتي
٥٠	العرب والتطاحن الدولي ـ للزعيم الركن توفيق حسين
٥٠	موقف العراق من الحرب الكورية ـ للزعيم الركن توفيق حسين
١٥٠	مذكرات هتلر ـ لعلي البصري
١٥٠	مذكرات رضا شاه ـ ترجمة علي البصري

تطلب هذه الكتب من وكيل دار منشورات البصري العام

السيد محمود حلمي صاحب المكتبة العصرية ـ بغداد

ومن مكتبة البصري في سوق السراي

جميع المراسلات مع علي البصري صندوق البريد ٢٦٧

630.9567:J95mA:c.1
الجندى ،محمود
المشكلة الزراعية فى العراق
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01028381

American University of Beirut

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866

630.9567
J95mA

General Library

630.9567
J95mA
c.1